International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (1)
IJLRS
January 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (1)

دور الحوافز الضريبية واعتباراتها وآثارها في تعزيز الاستثمارات وجذب المستثمرين في المملكة

ساره محمد الدويش*، شمس مبارك القحطاني، لينا طارق آل شايع، منال جابر هزازي، منيره عبد الرحمن الخنيفر
بكالوريوس القانون، كلية القانون، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، المملكة العربية السعودية
*saraaldewish@gmail.com

رانيا عبود أحمد بن ماضي
أستاذ مساعد، كلية القانون، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، المملكة العربية السعودية

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى دراسة دور الحوافز الضريبية واعتباراتها وآثارها في تعزيز الاستثمارات وجذب المستثمرين في المملكة العربية السعودية. ويتناول كيفية إسهام الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة، إلى جانب تحليل فعالية السياسات الضريبية الحالية وتأثيرها على نمو الاقتصاد المحلي. ويسعى البحث أيضًا إلى تحديد التحديات التي تواجه تطبيق هذه الحوافز وسبل التغلب عليها، وذلك في إطار تقديم توصيات عملية لتحسين السياسات الضريبية في المملكة بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030. تنطلق مشكلة البحث من الرغبة في فهم مدى فعالية الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمارات في المملكة، وتقييم مدى تلبية هذه الحوافز لاحتياجات المستثمرين وتعزيزها للنمو الاقتصادي. كما يتطلع البحث إلى استكشاف العوائق والتحديات التي قد تؤثر على فعالية هذه الحوافز، ودراسة قدرة المملكة على الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. ويقترح البحث مجموعة من التوصيات؛ منها الاستمرار في تقديم الحوافز الضريبية بوجه عام، مع توجيهها لدعم القطاعات التي تسهم في تحقيق رؤية 2030، مثل قطاعي الابتكار والتكنولوجيا وقطاع الطاقة والسياحة، والقطاع الصناعي. كما يوصى بتطوير آليات متابعة وتقييم منتظمة لبرامج الحوافز الضريبية لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وتوجيه الحوافز نحو الاستثمارات التي تسهم في توطين الوظائف ودعم الابتكار. وضمن التوصيات، يشدد البحث على إعداد دليل مبسط يوضح أبرز الحوافز الضريبية والمزايا المقدمة للشركات، وتوزيعه على كبرى الشركات للتشجيع على الاستثمار في المملكة. كما يقترح البحث على الباحثين إجراء دراسات حول معوقات الاستثمار الأجنبي وسبل معالجتها. ويوصي كذلك بإطلاق حملة ترويجية دولية لتعريف المستثمرين الأجانب بالفرص المتاحة في المملكة، بما في ذلك الحوافز الضريبية، وتقديم الدعم الفني والاستشاري للمستثمرين الأجانب لمساعدتهم في فهم النظام الضريبي والاستفادة من الحوافز المتاحة.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية، الاستثمار، المستثمرين، المملكة العربية السعودية.

International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (1)
IJLRS
January 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (1)

The role of tax incentives, their considerations and effects in promoting investments and attracting investors in the Kingdom

Sarah Mohammed Al-Duwaish*, Shams Mubarak Al-Qahtani, Lina Tariq Al-Shaya, Manal Jaber Hazzazi, Munira Abdulrahman Al-Khunaifer
Bachelor of Law, College of Law, Princess Noura bint Abdulrahman University, Kingdom of Saudi Arabia
*saraaldewish@gmail.com

Rania Aboud Ahmed Bin Madi
Assistant Professor, College of Law, Princess Noura bint Abdulrahman University, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This research aims to study the role of tax incentives, their considerations, and impacts on promoting investments and attracting investors in the Kingdom of Saudi Arabia. It explores how tax incentives contribute to attracting both domestic and foreign investments, along with an analysis of the effectiveness of current tax policies and their impact on the growth of the local economy. The research also seeks to identify the challenges associated with the implementation of these incentives and ways to overcome them, providing practical recommendations to improve tax policies in alignment with the goals of Vision 2030. The research problem arises from the desire to understand the effectiveness of tax incentives in boosting investments in the Kingdom, assess whether these incentives meet investor needs, and evaluate their role in fostering economic growth. The study also aims to explore the barriers and challenges that may affect the effectiveness of these incentives and examine the Kingdom's ability to learn from successful international experiences in this field. The research proposes a set of recommendations, including the continued provision of tax incentives in general, while directing them to support sectors that contribute to achieving Vision 2030, such as innovation and technology, energy, tourism, and the industrial sectors. It also recommends developing regular monitoring and evaluation mechanisms for tax incentive programs to ensure that the intended economic and social goals are achieved, with a focus on directing incentives toward investments that promote job

localization and support innovation. Among the recommendations, the study emphasizes the preparation of a simplified guide outlining the main tax incentives and benefits offered to companies, to be distributed to major companies to encourage investment in the Kingdom. Additionally, the research suggests that further studies be conducted on the obstacles to foreign investment and ways to address them. It also recommends launching an international promotional campaign to inform foreign investors about the opportunities available in the Kingdom, including tax incentives, and providing technical and advisory support to help foreign investors understand the tax system and benefit from the available incentives.

Keywords: Tax Incentives, Investment, Investors, Saudi Arabia.

أولًا: المقدمة

تعتبر الحوافز الضريبية أداة استراتيجية محورية في تعزيز الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي في أي دولة. وفي سياق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، تسعى المملكة إلى تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية التي تهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والدوليين. فمع التغيرات الاقتصادية العالمية والتنافسية المتزايدة، أصبح من الضروري للمملكة تحسين سياساتها الضريبية لتعزيز جاذبيتها كوجهة استثمارية. حيث تتجلى أهمية الحوافز الضريبية في قدرتها على تخفيف الأعباء المالية على المستثمرين، مما يشجعهم على إنشاء مشروعات جديدة أو توسيع استثماراتهم الحالية. ومع ذلك، لا تقتصر فوائد هذه الحوافز على الجانب المالي فحسب، بل تمتد إلى آثارها الإيجابية على الاقتصاد بشكل عام، من خلال زيادة فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتحفيز النمو في القطاعات الاستراتيجية. يسعى هذا البحث إلى دراسة دور الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمارات في المملكة، مع التركيز على كيفية تطبيق هذه الحوافز، وآثارها الاقتصادية، والتحديات التي تواجه تنفيذها. كما يستعرض البحث التجارب الدولية الناجحة، ويستخلص منها دروسًا وتوصيات يمكن أن تسهم في تحسين السياسات الضريبية في المملكة، بما يتماشى مع الأهداف الطموحة لرؤية ٢٠٣٠.

ثانيًا: أهمية البحث

1. **تحفيز الاستثمارات:** يسلط البحث الضوء على كيفية تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يعزز النمو الاقتصادي في المملكة.

2. **دعم اتخاذ القرار:** يوفر معلومات قيمة لصانعي القرار والمستثمرين، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة حول استراتيجيات الاستثمار.
3. **دروس مستفادة من التجارب الدولية:** يدرس البحث التجارب الناجحة عالمياً، مما يقدم رؤى يمكن أن تسهم في تحسين السياسات الضريبية في المملكة.
4. **التوافق مع رؤية ٢٠٣٠:** يعزز البحث فهم العلاقة بين الحوافز الضريبية وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثًا: أهداف البحث

١. دراسة كيف تسهم الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة.

٢. تحليل فعالية السياسات الضريبية الحالية وتأثيرها على نمو الاقتصاد المحلي.

٣. تحديد التحديات التي تواجه تطبيق الحوافز الضريبية وكيفية التغلب عليها.

٤. تقديم توصيات عملية لتحسين السياسات الضريبية في المملكة بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠.

رابعًا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في فهم مدى فعالية الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمارات في المملكة العربية السعودية، وما إذا كانت هذه الحوافز تلبي احتياجات المستثمرين وتعزز النمو الاقتصادي. كما يهدف البحث إلى استكشاف العوائق والتحديات التي قد تؤثر على فعالية هذه الحوافز، ومدى قدرة المملكة على الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

خامسًا: أسئلة البحث

1. ما هي الحوافز الضريبية، وما هي الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هو الاستثمار، وما هي أهميته في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟
3. ما هي أنواع الحوافز الضريبية التي تقدمها المملكة للمستثمرين؟
4. ما هي أنواع الاستثمارات المختلفة وكيف تساهم في النمو الاقتصادي المحلي والأجنبي في المملكة؟
5. كيف تؤثر الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين المحليين والأجانب في المملكة؟
6. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق الحوافز الضريبية في المملكة؟
7. كيف يمكن مقارنة الحوافز الضريبية في المملكة مع تلك المقدمة في دول أخرى مثل سنغافورة والإمارات؟

سادسًا: منهجية البحث

1. المنهج الوصفي: سيتم استخدام المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم الأساسية للحوافز الضريبية والاستثمار، وجمع البيانات المتعلقة بالسياسات الضريبية في المملكة.
2. المنهج التحليلي: سيتم تحليل البيانات المستخلصة من الدراسات السابقة والتقارير الحكومية لدراسة تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمارات.
3. دراسة حالة: سيتم إجراء دراسات حالة على بعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الحوافز الضريبية لاستخلاص الدروس والتوصيات.

سابعًا: نطاق البحث

1. الحدود المكانية: سيتم التركيز على المملكة العربية السعودية، مع إشارات إلى تجارب دولية مختارة (مثل سنغافورة، الإمارات، والصين) كأمثلة للدراسة والمقارنة.
2. الحدود الزمانية: سيتم دراسة الحوافز الضريبية والسياسات الاستثمارية منذ عام ٢٠١٦ (تاريخ إطلاق رؤية ٢٠٣٠) حتى الوقت الحالي، مع التركيز على التغيرات والتطورات التي حدثت خلال هذه الفترة.

ثامنًا: مصطلحات البحث

1. الحوافز الضريبية: هي إعفاءات ضريبية تقدمها الحكومات لتحفيز الاستثمار وزيادة النشاط الاقتصادي.
2. الاستثمار: هو استخدام الأموال في مشاريع أو أنشطة اقتصادية بهدف تحقيق عوائد مالية.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر: هو استثمار يقوم به شخص أو جهة في دولة أخرى بإنشاء مشروعات جديدة أو الاستحواذ على مشروعات قائمة.
4. السياسات الضريبية: هي القوانين واللوائح التي تحدد كيفية فرض الضرائب وتوزيع الحوافز الضريبية.
5. التنمية الاقتصادية: هو النمو المستدام في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.
6. رؤية المملكة ٢٠٣٠: خطة استراتيجية وضعتها المملكة العربية السعودية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحسين جودة الحياة.
7. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: هي الهيئة الحكومية المسؤولة في المملكة العربية السعودية عن تطبيق الأنظمة الزكوية والضريبية والجمركية، وتقديم التسهيلات والخدمات للمستثمرين، وضمان الامتثال للأنظمة المالية والجمركية لتعزيز الإيرادات الوطنية.

تاسعًا: الدراسات السابقة

1. **عنوان الدراسة**: "الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠".
نوع الدراسة: دراسة وصفية تحليلية.
الأهداف: دراسة الحوافز والتحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب في السعودية.
النتائج والتوصيات: ضرورة تحسين نظام القضاء التجاري وتطوير سوق العمل والتعليم لتلبية احتياجات المستثمرين.
ربط الدراسة بموضوع البحث: الدراسة توضح دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وتشير إلى أن البرامج والسياسات المشجعة، مثل الحوافز الضريبية، تعد من أهم الوسائل لجذب الاستثمارات الأجنبية. البحث يركز على الحوافز الضريبية التي تعد جزءاً من السياسات المشجعة للاستثمار.
الرأي القانوني في الدراسة: الدراسة تشير إلى أهمية تطوير أنظمة التقاضي التجارية لدعم بيئة الاستثمار. الرأي القانوني يؤكد أن إنشاء محاكم تجارية وتحسين التشريعات الضريبية سيعزز مناخ الاستثمار، ويشير إلى أهمية دعم التحكيم التجاري كأداة لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.
2. **عنوان الدراسة:** "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية"
نوع الدراسة: دراسة تحليلية.
الأهداف: تقييم أثر الإصلاحات التشريعية على جذب الاستثمارات الأجنبية.
النتائج والتوصيات: التشريعات الحديثة تلعب دورًا في جذب الاستثمارات، والتوصية بتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات البيروقراطية.
ربط الدراسة بموضوع البحث: الدراسة تركز على الإصلاحات التشريعية في المملكة، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية، كعامل رئيسي لجذب الاستثمار. الحوافز الضريبية تعد جزءاً من هذه الإصلاحات وتساهم في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، وهو ما يتوافق مع موضوع البحث المتعلق بأهمية الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمارات.
الرأي القانوني في الدراسة: الإصلاحات التشريعية التي تناولتها الدراسة تسهم في تحسين بيئة الاستثمار. الرأي القانوني يؤكد أن تحسين التشريعات، بما في ذلك تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتحديث الأنظمة الضريبية، يعزز من جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية.
3. **عنوان الدراسة**: "الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من ماليزيا والعراق"
نوع الدراسة: دراسة تحليلية.
الأهداف: دراسة أثر الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار في العراق وماليزيا.

النتائج والتوصيات: الحوافز الضريبية ضرورية لكنها غير كافية لجذب الاستثمارات بدون بيئة استثمارية مستقرة.

ربط الدراسة بموضوع البحث: الدراسة تسلط الضوء على أهمية الحوافز الضريبية كأداة فعالة لجذب الاستثمارات في العراق وماليزيا. الربط يتضح في أن البحث يركز على أهمية الحوافز الضريبية كجزء من الإصلاحات الاقتصادية لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

الرأي القانوني في الدراسة: الدراسة تؤكد على أهمية وجود إطار تشريعي مستقر وشفاف لدعم الحوافز الضريبية وضمان فعاليتها. الرأي القانوني يتفق مع ضرورة توفير بيئة قانونية مستقرة وشفافة لتعزيز مناخ الاستثمار، خصوصاً في الدول النامية مثل العراق.

4. **عنوان الدراسة**: "تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر".

نوع الدراسة: دراسة وصفية.

الأهداف: تحليل الحوافز الضريبية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي في مصر.

النتائج والتوصيات: الحوافز الضريبية يمكن أن تساهم في جذب الاستثمارات لكنها تحتاج إلى تحسين نظام الإدارة الضريبية.

ربط الدراسة بموضوع البحث: الدراسة تتناول تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي، وهو ما يتفق مع موضوع البحث المتعلق بدور الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

الرأي القانوني في الدراسة: الدراسة تشدد على أن الحوافز الضريبية مثل الإعفاءات والتخفيضات الجمركية تُعد من أهم الأدوات لدفع عجلة الاستثمار. الرأي القانوني يؤكد على ضرورة تحسين التشريعات الضريبية لتوفير بيئة مواتية للاستثمار.

5. **عنوان الدراسة:** "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية".

نوع الدراسة: دراسة استنباطية.

الأهداف: دراسة تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية.

النتائج والتوصيات: الحوافز الضريبية تحتاج إلى تحسين لتكون أكثر فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي.

ربط الدراسة بموضوع البحث: الدراسة توضح أن الحوافز الضريبية لها تأثير على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والدول العربية. الربط يظهر في تركيز البحث على الحوافز الضريبية كعامل رئيسي في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الرأي القانوني في الدراسة: الدراسة تشير إلى أن الإعفاءات الضريبية قد لا تكون فعالة في بعض الحالات، ما يتطلب إعادة تقييم التشريعات الضريبية. الرأي القانوني يؤكد ضرورة تعديل القوانين الضريبية لتحسين كفاءة الحوافز الضريبية وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية.

عاشرًا: خطة البحث

❖ **الفصل الأول: الإطار النظري للحوافز الضريبية والاستثمار**

- **المبحث الأول: مفهوم الحوافز الضريبية**

1. المطلب الأول: تعريف الحوافز الضريبية.
2. المطلب الثاني: أنواع الحوافز الضريبية.
3. المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للحوافز الضريبية.

- **المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار وأهميته**

1. المطلب الأول: تعريف الاستثمار.
2. المطلب الثاني: أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية.
3. المطلب الثالث: أنواع الاستثمار (محلي وأجنبي).

- **المبحث الثالث: العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار**

1. المطلب الأول: دور الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمار.
2. المطلب الثاني: تأثير الحوافز الضريبية على قرارات المستثمرين.
3. المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في فعالية الحوافز الضريبية على الاستثمار.

❖ **الفصل الثاني: الحوافز الضريبية والاستثمار في المملكة**

- **المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز الضريبية في المملكة**

1. المطلب الأول: المبادئ العامة للحوافز الضريبية.
2. المطلب الثاني: الأنظمة واللوائح المنظمة للضريبة.
3. المطلب الثالث: دور الجهات الحكومية في إدارة وتنفيذ الحوافز الضريبية

- **المبحث الثاني: الحوافز الضريبية وأثرها على القطاعات الاقتصادية في المملكة**

1. المطلب الأول: تأثير الحوافز الضريبية على نمو القطاع الصناعي.
2. المطلب الثاني: أثر الحوافز الضريبية على قطاع التكنولوجيا والابتكار.
3. المطلب الثالث: أثر الحوافز الضريبية على قطاعي الطاقة والسياحة.

- **المبحث الثالث: تحليل فعالية الحوافز الضريبية في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠**

1. المطلب الأول: دور الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. المطلب الثاني: دور الحوافز الضريبية في تنمية الاستثمارات المحلية.
3. المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الحوافز الضريبية في دعم القطاعات الاستراتيجية.

❖ **الفصل الثالث: التجارب الدولية في الحوافز الضريبية والاستثمار**

- **المبحث الأول: التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الحوافز الضريبية**

1. المطلب الأول: تجربة سنغافورة في جذب الاستثمارات من خلال الحوافز الضريبية.
2. المطلب الثاني: تجربة الصين في جذب الاستثمارات الصناعية من خلاب الحوافز الضريبية.
3. المطلب الثالث: تجربة الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية.

- **المبحث الثاني: مقارنة بين تجارب دولية في الحوافز الضريبية**
  1. المطلب الأول: مقارنة بين الحوافز الضريبية في الدول النامية والمتقدمة.
  2. المطلب الثاني: الفروقات في السياسات الضريبية بين التجارب الناجحة والفاشلة.
  3. المطلب الثالث: تأثير بيئة الأعمال على فعالية الحوافز الضريبية.
- **المبحث الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتطبيقها في المملكة**
  1. المطلب الأول: العوامل التي ساهمت في نجاح الحوافز الضريبية دوليًا.
  2. المطلب الثاني: تحديات تطبيق الحوافز الضريبية في المملكة وكيفية التغلب عليها.
  3. المطلب الثالث: كيف يمكن للمملكة الاستفادة من هذه التجارب؟

الفصل الأول: الإطار النظري للحوافز الضريبية والاستثمار

المبحث الأول: مفهوم الحوافز الضريبية

تمهيد وتقسيم:

تعد الحوافز الضريبية أدوات حكومية لتحفيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية. ونظرًا لدورها المحوري في جذب الاستثمارات، فإن فهم مفهومها وأشكالها وأهدافها أساسي لتقييم فعاليتها. يسعى هذا المبحث لتقديم رؤية شاملة حول الحوافز الضريبية وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية من خلال المطالب التالية:

1. المطلب الأول: تعريف الحوافز الضريبية: يعرض هذا المطلب التعريفات المتعددة للحوافز الضريبية، مما يوفر أساسًا نظريًا يساعد في تحليل دورها وفهم أثرها في الاقتصاد. يدعم هذا المطلب الدراسة بتوضيح الإطار المفاهيمي، مما يعزز من دقة التحليل.
2. المطلب الثاني: أنواع الحوافز الضريبية: يركز هذا المطلب على تنوع الحوافز مثل الإعفاءات والخصومات. يساعد هذا الطرح في مقارنة أنواع الحوافز وتأثيرها على جذب الاستثمارات، مما يثري الدراسة بإطار مقارن لتحليل الفاعلية.
3. المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للحوافز الضريبية: يناقش هذا المطلب الأهداف الاقتصادية مثل تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل. يوفر هذا الطرح معايير لتقييم فاعلية الحوافز الضريبية، مما يسهم في تحليل مدى تحقيقها للأهداف التنموية.

تعد هذه المطالب ضرورية لتكوين فهم شامل للحوافز الضريبية، فهي تقدم أساسًا نظريًا وتطبيقيًا يتيح قياس فاعليتها وتأثيرها في التنمية. بناءً على ذلك، تساعد الدراسة في الوصول إلى نتائج دقيقة حول دور الحوافز الضريبية كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الحوافز الضريبية:

لجأت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى الحوافز الضريبية لتحقيق بعض الأغراض الاقتصادية والتي من أهمها تشجيع الاستثمار والادخار، كما أجريت العديد من الدراسات حول تأثير أو فاعلية الحوافز الضريبية والدور الذي يمكن أن تلعبه لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية [1]. وعرف محمود مهاتي الحوافز الضريبية بأنها نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية والاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة [2]. وأشار حبيب جدي بأن الحوافز الضريبية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إنتاج سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، والسماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، ويمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار [3]. كما أن الحوافز عادة ما يتم استعمالها من قبل الدول والهيئات كأداة للتشجيع على دخول نشاط أو الولوج إلى فرع من فروع المعرفة أو تنمية قطاع من القطاعات المهمة في مختلف مناحي الحياة، وكذلك ينظر للحوافز الضريبية على أنها نظام يتم تصميمه في إطار السياسة الضريبية للدولة، بغية تشجيع الادخار، والاستثمارات الوطنية والأجنبية لتمويل خطط الإنتاج اللازمة لسد حاجات المواطنين، وزيادة حجم الصادرات [4].

وأن نظام الحوافز المالية يتمثل بإعفاء أو تخفيض العبء الضريبي على المستثمر أو منحه إجازة ضريبية ولمدة محددة، وكذلك الإعفاء التام للعاملين من ضريبة الدخل أو التسهيلات الضريبية على المشاريع التجارية والصناعية [5].

وعرفها إسماعيل بالوسيلة غير المباشرة التي تتدخل الدولة من خلالها لتطبيق سياسة معينة، فهي اذن أداة توجيه وتشجيع لتحقيق أهداف الدولة في مجالات معينة بحسب سياستها المالية [6]. وفي هذا السياق

1. محمد، نزيهة عبد المقصود. (٢٠١٣). "الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبية الإدارية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي"، الإسكندرية. ١١٠ - ١١٢.
2. مهاني محمود نمر توفيق (٢٠١٠). "أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة المحاسبة الجامعة الإسلامية غزة. ١٠ - ١٦.
3. جدي حبيب الرحمن (٢٠١٠) "الحوافز الضريبية مفتاح الاستثمار وتنمية الدول"، نشرة جمعية الضرائب المصرية، مصر، ٢٠، (٨٠)، ٦٥ -٦٩.
4. عبد الرضا خضر كريم وأحمد نضال رؤوف (٢٠٢٣) "الحوافز الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية"، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية،١٣٠-١١٤, ٤٦، (١٥)، ١١٥-١١٧.
5. عباس، تهاني مهدي وآخرون. (٢٠١٨) "دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي باستعمال التحليل العاملي". مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، ٤٣، (١٣)، ١٦٥ -١٦٩.
6. اسماعيل، هيثم عبد الخالق وآخرون (٢٠١٨) "مساهمة الجهات السائدة في زيادة الحصيلة الضريبية". مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداده ٤٢، (١٣)، ٢٢٠ -٢٢٥.

أضاف الباحثان خضر عبد الرضا ونضال احمد بأن الحوافز الضريبية عبارة عن تنازل الدولة عن كل حقها أو بعضه في مبلغ الضريبة واجب السداد من قبل المكلف مقابل اتباع سلوك معين أو الالتزام بالقيام بنشاط محدد في ظروف معينة تسعى الدولة إلى تحقيقه وبناءً على ذلك عرفا الحوافز الضريبية على أنها "مجموعة من الإجراءات، والتدابير التي يمنحها القانون لتوظيف الضريبة بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية للدولة وتعمل لتحفيز المكلفين على إتباع سلوك معين، أو نشاط محدد، يساعد الدولة في تحقق أهدافها بتشجيع الادخار، وزيادة الاستثمارات أو تحقيق أهداف اجتماعية كالحفاظ على البيئة" [1]. وفي سياق هذه الدراسة يمكن تعريف الحوافز الضريبية إجرائيًا، على أنها: مجموعة من التدابير والإعفاءات التي تقدمها الدولة المتمثلة بالمملكة العربية السعودية بموجب قوانينها المالية بهدف تخفيض العبء الضريبي أو التنازل عن بعض من حقوقها الضريبية للمستثمرين، بهدف تشجيع النشاط الاستثماري، سواء كان محليًا أو أجنبيًا، وتعزيز الادخار وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة. يتم ذلك من خلال إجراءات مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو الدائمة، تخفيض الضرائب على الأرباح، أو تقديم تسهيلات ضريبية للمشاريع الاقتصادية في قطاعات محددة.

المطلب الثاني: أنواع الحوافز الضريبية:

تمنح السياسة الضريبية للدولة الكثير من التشريعات المتضمنة منها تحديد أشكال الحوافز الضريبية بما يتفق مع أحوالها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وتتمثل أهم تلك الأنواع بالآتي:

1. **الإعفاء الضريبي:** هي ميزة تمنحها السلطة العامة بنص القانون للشخص الطبيعي، والشخص المعنوي تبغي من وراء ذلك تحقيق جملة من الأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية [2]، وهناك عدة أنواع من الإعفاءات الضريبية أهمها:

أ. الإعفاءات الدائمة: ويقصد به الإعفاء الذي تتمتع به المنشأة طوال حياتها من دون خضوعها للضريبة ما دامت تزاول النشاط الذي ينص القانون على إعفائها بصورة مطلقة، ويتم منح هذا الاعفاء تبعاً لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويلجأ إليها المشرع في الحالات النادرة [3].

ب. الإعفاءات المؤقتة (الإجازة الضريبية): يقصد بها منح إعفاء ضريبي مؤقت للمشروع الاقتصادي، إذ لا يطلب من الممول دفع الضريبة عن الإيرادات والأرباح التي يحقها من نشاط معين في مدة محدودة من الزمن. وتمارس الأجهزة الضريبية دورا مهماً في التأثير على حجم الاستثمارات عن

1. عبد الرضا، احمد. (٢٠٢٣). مرجع سابق، ١١٥ -١١٧.
2. عبد والعتابي، وعاشور (٢٠١٢). " دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي وإمكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي". مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٧، (١٨)، ٤٠-٤٣.
3. مهاني محمود نمر توفيق (٢٠١٠). مرجع سابق، ٢٠ -٢٢.

طريق توزيعها بين القطاعات المختلفة، وتقوم كذلك بدور مهم في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بشأن الاستثمارات الجديدة، وتزيد العائد الصافي، وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها ولاسيما للمشروعات التي تحقق أرباحًا في بداية حياتها الإنتاجية مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تعطى هذا الحافز [1].

2. **التخفيضات الضريبية:** هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام بالشروط نفسها كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم توظيف التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ومع ذلك فهناك من ينتقدها، ويراها مكلفة لخزينة الدولة لأن تحقق الإيرادات الضريبية هنا يصيب الدخل المتولد من رأس المال القائم على العكس من سياسة الإعفاء الضريبي الذي ترتكز على الاستثمار الجديد [2].

3. **المعدلات التمييزية:** وفيه يتم تصميم جدول للأسعار الضريبية تحتوي على عدد من المعدلات، والتي ترتبط عكسيًا بمجموعة من المتغيرات مثل؛ حجم المشروع، وعدد العمالة المحلية المستخدمة في المشروع، وغيرها. وذلك تشجيعًا للمشروعات للحصول على إعفاء من الضرائب وتوظيف العمالة المحلية [3].

4. **نظام الاهتلاك:** يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبة بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

5. **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** ويقصد بهذا النوع من الضرائب وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة [4].

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للحوافز الضريبية:

تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال سياسات واستراتيجيات متنوعة، وتعتبر الحوافز الضريبية أدوات فعالة لتحقيق هذه الأهداف. وتُقدَّم الحوافز في شكل تخفيضات أو إعفاءات، وتهدف إلى

1. بطريق، وآخرون، (٢٠٠٢). "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن". دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ٨٠-٨٣.
2. ال زيارة، وياسين (٢٠١٠). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق". مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، جامعة أهل البيت، كلية القانون. ١٠-١٤.
3. اللوزي، وآخرون. (٢٠٠٤). "دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن دراسة ميدانية لأداء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية". مجلة دراسات العلوم الإدارية، ٣١ (٢)، ٣٣٤-٣٣٧.
4. الأطرش، أسماء. (٢٠١٧). "الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار في ج. م. ع (دراسة ميدانية)". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٨، (٤)، ١٥٤-١٦٥.

تشجيع الاستثمار والإنفاق في مجالات معينة، مما يعزز النمو الاقتصادي [1]. كما تساعد في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يزيد من حجم العائد على الاستثمارات. فعندما تكون البيئة الضريبية ملائمة، يكون لدى الشركات والمستثمرين حافز أكبر للتوسع [2].

ومن أبرز الأهداف الاقتصادية للحوافز الضريبية [3]:

1. تشجيع الاستثمار: جذب الاستثمارات من خلال تخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات، مما يزيد رأس المال الموجه للمشروعات الجديدة.
2. تحفيز الابتكار: دعم الشركات التي تستثمر في البحث والتطوير من خلال حوافز ضريبية خاصة، مما يعزز الابتكار والتكنولوجيا.
3. خلق فرص العمل: تشجيع الشركات على التوسع وزيادة عدد الموظفين من خلال تخفيض الأعباء الضريبية.
4. تعزيز النمو الاقتصادي: زيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة.
5. تشجيع الاستهلاك: تحفيز الأفراد على الإنفاق عبر تقديم إعفاءات ضريبية على المنتجات والخدمات.
6. دعم القطاعات الاستراتيجية: تقديم حوافز للقطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والزراعة والصناعة، مما يعزز تنميتها.
7. تعزيز الاستدامة: تقديم حوافز للأنشطة البيئية المستدامة، مثل إعادة التدوير واستخدام الطاقة المتجددة.

باختصار، تلعب الحوافز الضريبية دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة، مما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة.

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار وأهميته

تمهيد وتقسيم:

يعد الاستثمار من الأدوات المحورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يسهم في زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام. بناءً على ذلك، يقدم هذا المبحث رؤية شاملة

[1]. اوشن اكس، (٢٠٢٤). "ما هي أشكال الحوافز الاقتصادية؟". https://insight.oceanx.sa/ما-هي-أشكال-الحوافز-الاقتصادية؟/
[2]. إسماعيل، وعشري، (٢٠٢٢). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات وتحقيق الأهداف المستدامة في جمهورية مصر العربية". رسالة ماجستير جامعة عين شمس.
[3]. وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢١). " اقتصادي / غرفة الرياض تصدر تقرير مؤشرات قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة". https://www.spa.gov.sa/2211757

حول مفهوم الاستثمار وأهميته وأثره على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيمه إلى المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** تعريف الاستثمار: يتناول هذا المطلب تعريف الاستثمار وأبعاده، مما يساعد في بناء أساس نظري لتحليل دوره في التنمية الاقتصادية.
- **المطلب الثاني:** أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية: يناقش هذا المطلب الدور الرئيسي للاستثمار في تحقيق التنمية، عن طريق زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، مما يبرز أهميته كأداة فعّالة لدعم التنمية.
- **المطلب الثالث:** أنواع الاستثمار (محلي وأجنبي): يستعرض هذا المطلب الأنواع المختلفة للاستثمار، ويوضح الفروقات بينهما من حيث الفوائد والتحديات، مما يتيح فهم أعمق لأثر كل نوع على الاقتصاد.

تساهم هذه المطالب في بناء أساس معرفي متكامل حول مفهوم الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية، حيث تقدم إطارًا نظريًا وتطبيقيًا يساعد الباحث على تقييم أثر الاستثمار بمختلف أنواعه. يسهم هذا الطرح في تقديم رؤية دقيقة حول مدى فاعلية السياسات الاستثمارية في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار:

تعريف الاستثمار هو موضوع معقد ومتعدد الأبعاد، وقد قدم الاقتصاديون عدة تعريفات تتنوع في دقتها وشموليتها.

1. **التعريف الأول:** التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الأموال، مقابل أخطار ناشئة عن نقص القوة الشرائية، وعدم الحصول على التدفقات المالية المرغوب فيها [1]. وركز التعريف الأول على التخلي عن الأموال لفترة معينة في مقابل أخطار معينة. وأبرز الجانب المادي والزماني للاستثمار، موضحًا أهمية المخاطر المرتبطة بنقص القوة الشرائية.
2. **التعريف الثاني:** التوظيف المنتج لراس المال، من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات وإلى إشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم، وهو جزء من الدخل لا يستهلك وإنما يعد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج، أو المحافظة عليه [2]. كما ان التعريف الثاني يُظهر الاستثمار كعملية توجيه المدخرات نحو إنتاج السلع والخدمات، مما يسهم في تلبية احتياجات المجتمع وزيادة رفاهيته. هنا، يُعتبر الاستثمار وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1]. رمضان، زياد، (١٩٨٨). "مبادئ الاستثمار (الحقيقي والمالي)". دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ١٣-٢٣.
[2]. الشمري، ناظم، واخرون، (١٩٩٩) "أساسيات الاستثمار العيني والمالي". دار وائل للنشر والطباعة، عمان، ٥١-٥٥.

3. **التعريف الثالث:** عبارة عن عملية من خلالها يتم تنمية رصيد المال أو الطاقة الإنتاجية للمشروع أو تكوين السلع الإنتاجية الجديدة [1]. وجاء الاستثمار في هذا التعريف على أنه عملية تهدف إلى تنمية الرصيد المالي أو القدرة الإنتاجية. ويركز التعريف على تحسين الإنتاجية؛ مما يعكس الجانب الإبداعي للاستثمار. بشكل عام، يمكن اعتبار الاستثمار جهدًا منظمًا لتحسين العائدات المالية أو الاجتماعية من خلال استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية:

يلعب الاستثمار دورًا هامًا في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية ويعد من الموضوعات المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية كمصدر أساسي لتمويل الاقتصادات في جميع القطاعات مثل: القطاعات الإنتاجية والخدمية والاقتصادية، كما أنه يساعد في خلق فرص العمل التي تقلل البطالة وتقلص نسبة الفقر في المجتمع وترفع المستوى المعيشي للمواطن، كما أن الاستثمارات تساعد على زيادة الإنتاجية وهو الأمر الذي يساعد الدولة في التصدير للدول الأخرى وأيضاً يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي حيث إن الاستثمار يزيد الانفاق الذي يعزز الإنتاجية ويضاعف الناتج المحلي الإجمالي [2]. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر التي ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من الدول حول العالم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت واحدة من أقوى الدول اقتصاديًا نتيجة لاستثمارات ضخمة ساهمت في بناء اقتصاد متين ومتنوع [3]. وتتمثل الحوافز في الإعفاء من الضريبة، أو تطبيق الأسعار الضريبية التميزية أو المنخفضة أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبية، أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تكون مفروضة على الآلات والمعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمة لإنشائه أو تشغيله [4]. انطلاقًا من هذه الأهمية، تسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤية 2030 إلى تطوير نظام الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات التي تسهم في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

---

1. النمري، خلف، (٢٠٠٠) "شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي". مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٨-٣٥.
2. بهوري، نبيل، (٢٠١٩). "أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الدول العربية". ١٠، (١)، ١-٧.
3. تخنوني، وملاخسو، (٢٠١٥). "الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية". الملتقى الوطني.
4. الصوري، السيد، (٢٠١٩). "تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٠، (١)، ٣٨٨-٣٩٠.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار (محلي وأجنبي):

تعد المملكة العربية السعودية أحد أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط وتوفر فرص استثمارية واعدة سواءً للمستثمر المحلي أو الأجنبي. بالنسبة للمستثمر المحلي، تتيح له المملكة الاستثمار في كل القطاعات ومن أهممها ما يلي:

1. قطاع الصناعات الغذائية: الذي تشتهر فيه المملكة بالأطعمة الحلال ومن المتوقع أن تكون رائدة في صناعة السوق العالمية للأطعمة الحلال.
2. قطاع الطاقة: تُعد المملكة من أكبر منتجي النفط في العالم، ومع التوجه للتنوع الاقتصادي الذي يتيح العديد من الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة المتجددة.
3. قطاع الأدوية والتكنولوجيا: تسعى الحكومة جاهدة للتطوير والابتكار في هذا القطاع، حيث إنها تقدم حوافز وتسهيلات للمستثمرين في هذا القطاع.

وأما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فأتاح له المنظم إمكانية الاستثمار في عدد من القطاعات الواعدة، واستثنى بعضها؛ ومنها قطاعيّ الخدمات، والصناعة، ومن قطاع الخدمات استثنى ما يلي [1]:

1. خدمات التأمين والإعاشة للقطاعات العسكرية.
2. الاستثمار العقاري في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
3. التحريات والأمن.
4. خدمات الإرشاد السياحي ذات العلاقة بالحج.
5. خدمات التوظيف الأهلية.
6. صيد الثروات المائية الحي.

ومن قطاع الصناعة استثنى المنظم؛ الترخيص لنشاط استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها [2].

المبحث الثالث: العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار

تمهيد وتقسيم:

تلعب الحوافز الضريبية دورًا محوريًا في تحفيز النشاط الاستثماري داخل الاقتصاد. إذ تسهم في جذب رؤوس الأموال، سواء المحلية أو الأجنبية، عبر تقليل التكاليف وزيادة العوائد المتوقعة للمستثمرين. تعتمد فعالية هذه الحوافز على عدة عوامل منها البيئة الاقتصادية والسياسية، وكذلك نوعية الحوافز المقدمة ومدى استجابتها لاحتياجات المستثمرين.

1. شركة سهل للمحاماة، "قطاعات الاستثمار في المملكة العربية السعودية والأنشطة المسموح بها للمستثمر الأجنبي في السعودية". https://2u.pw/dm4gsC2z
2. نظام الاستثمار، مرسوم ملكي رقم (م/١٩)، بتاريخ ١٤٤٦/١/١٦هـ.

في هذا المبحث، سيتم استعراض العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** دور الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمار: يتناول هذا المطلب كيف تساهم الحوافز الضريبية في تعزيز النشاط الاستثماري عبر توفير مناخ اقتصادي جاذب للمستثمرين، سواء من خلال تخفيض العبء الضريبي أو تقديم حوافز جمركية.
- **المطلب الثاني:** تأثير الحوافز الضريبية على قرارات المستثمرين: سنتناول في هذا المطلب كيفية تأثير الحوافز الضريبية على قرارات المستثمرين بشأن الدخول في أسواق جديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة، وما إذا كانت تلك الحوافز تشكل عاملًا حاسمًا في اتخاذ هذه القرارات.
- **المطلب الثالث:** العوامل المؤثرة في فعالية الحوافز الضريبية على الاستثمار: سيتم في هذا المطلب تحليل العوامل المختلفة التي تؤثر على فعالية الحوافز الضريبية، مثل استقرار السياسات الاقتصادية، وجود بنية تحتية داعمة، وكذلك شفافية الإجراءات الحكومية.

يُبرز هذا المبحث أهمية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات ودعم النشاط الاقتصادي، ما يساعد على فهم تأثيرها على قرارات المستثمرين وتعزيز القدرة التنافسية. كما يوفر إطارًا تحليليًا لتقييم فعاليتها، مما يسهم في الوصول إلى توصيات عملية تدعم تحقيق أهداف الحوافز الضريبية.

المطلب الأول: دور الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمار:

تعتبر هذا النوع من التحفيز من المزايا المتاحة عالميًا لجميع الممولين بصرف النظر عن جنسياتهم أو حجم الاستثمار فتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. تمنح العديد من الدول مزايا ضريبية لتحفيز الاستثمار مثل الاعفاءات الضريبية فتمثل الحوافز الضريبية بالنسبة للمستثمرين امتيازًا يدفعه إلى مباشرة استثمارات جديدة خاصة أن الضرائب بالنسب المرتفعة تشكل عائقًا وحاجزًا أمام المستثمرين فلذلك نجد أن الحوافز الضريبية لها دور بالغ الأهمية لأنه يقلل من الالتزامات الضريبية للمستثمر ويخفف من أعبائه المالية مما يشجعه على زيادة الاستثمار [1]. حيث تلعب التشريعات الضريبية دور هام في تحديد قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث نصت المادة الرابعة عشر من نظام الاستثمار الأجنبي على" أن تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخصة لها بموجب هذا النظام طبقًا لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات" [2]. فتعد الإعفاءات الضريبية أحد الأدوات المستخدمة في تعزيز الحوافز الضريبية لبعض القطاعات أو المناطق أو المشاريع التي تتوافق مع أهداف

[1]. نايري، وتومي (٢٠١٤). "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجنوب الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، رسالة ماجستير.
[2]. نظام الاستثمار الأجنبي، مرسوم ملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ.

رؤية ٢٠٣٠ [1]. تقدم الحوافز التي تمنحها الدول للمستثمر الاجنبي دورًا في جذب الاستثمار لاسيما عندما تكون عوضًا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى، ويمكن أن تتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

1. **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، ومن أهم اشكالها الإعفاءات الضريبية والتي تكون بإعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية او من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة.
2. **الحوافز التمويلية:** وتتمثل في الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الانتاج، تكاليف التسويق التي ترتبط بالمشروع الاستثماري [2]. وكما نعلم أن من المسلم به أن للاستثمارات الأجنبية دورًا عظيم الفائدة بالنسبة للمستثمر الأجنبي ومن ثم في النهاية مصالح الجميع، فيعتبر رافدًا لمصادر التمويل الأخرى في الدول النامية ويعمل على توفير التقنية والإدارة في هذه الدول وكلاهما يزي من الإنتاجية في رأس المال، وتمكن من إيجاد الطرق الجديدة في الحصول على أحدث التقنيات التي تساعد على تعزيز المنافسة العالمية في الاسواق والذي يضم تنويعًا في التنظيم الإنتاج، والتسويق، وإيراد وتصدير الخدمات والسلع بين الدول، وأحد الأدوار المهمة التي يعنى بتحقيقها توظيف الحوافز الضريبية لزيادة الاستثمار الأجنبي هي زيادة فرص التوظيف التي تعمل بشكل مباشر على تحسين مستوى المعيشة للناس، بالإضافة إلى أن رأس المال الأجنبي يعتبر ضرورة اقتصادية ملحة في دفع عجلة التنمية وتوسيع وتطوير قاعدة الإنتاج فيلعب دورًا هامًا في تغيير الهيكل الاقتصادي وتحديثه وزيادة القدرة على الاقتصاد المحلي وإدخال طرق جديدة للإنتاج واستغلال المصادر الصناعية وتطويرها [3].

المطلب الثاني: تأثير الحوافز الضريبية على قرارات المستثمرين:

تعتبر الحوافز الضريبية أدوات أساسية تستخدمها الحكومات لتعزيز بيئة الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي. تسهم هذه الحوافز في تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق تقليل العبء الضريبي على المستثمرين، مما يؤثر بشكل كبير على قراراتهم الاستثمارية. فيما يلي أبرز التأثيرات المتنوعة للحوافز الضريبية على قرارات المستثمرين:

[1] .Seid, S. (2018). Global Régulation of forgien direct Investment. (1st Ed.). London : Routledge. ISBN : 9781138738645.

2. أميرة حسب الله، (٢٠٠٥). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر". الدار الجامعية، مصر،٣٢-٣٣.

[3]. لبصايرة هشام، (٢٠١٧). "دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خضير، رسالة ماجستير.

1. **الحوافز الضريبية كمحفزات للاستثمار:** تشير الأبحاث إلى أن الحوافز الضريبية تعمل كأداة فعالة لجذب الاستثمارات، حيث تقلل من تكاليف الدخول إلى الأسواق. وفقًا لدراسة عودة [1]؛ يتضح أن الحوافز الضريبية تسهم في رفع العائد على الاستثمار، مما يشجع المستثمرين على اتخاذ قرارات إيجابية فيما يتعلق بتخصيص مواردهم المالية في مشاريع جديدة. هذا التوجه يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
2. **تأثير الحوافز على نوعية الاستثمار:** الحوافز الضريبية لا تؤثر فقط على حجم الاستثمار، بل تلعب أيضًا دورًا في توجيه المستثمرين نحو قطاعات معينة.
3. **تقليل المخاطر وزيادة الثقة:** تعمل الحوافز الضريبية على تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون، مما يعزز من مستوى الثقة في بيئة الأعمال. من خلال تخفيض الضرائب، يمكن أن ترتفع العوائد المحتملة على الاستثمار، مما يجعل المشاريع أكثر جاذبية للمستثمرين. حيث تشير الدراسات إلى أن المستثمرين يكونون أكثر استعدادًا لتبني استثمارات جديدة عندما يشعرون بأن المخاطر المالية منخفضة [2].
4. **العوامل المؤثرة في فعالية الحوافز:** رغم فوائد الحوافز الضريبية، فإن فعاليتها تعتمد على مجموعة من العوامل؛ فيجب أن تكون هذه الحوافز مصممة بشكل يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى ضرورة توفير إطار تشريعي مستقر. فالحوافز غير المستدامة أو تلك التي تأتي في إطار من عدم اليقين السياسي قد تؤدي إلى تراجع الاستثمارات بدلاً من تعزيزها [3].
5. **التحديات والفرص المستقبلية:** على الرغم من الفوائد الكبيرة للحوافز الضريبية، تواجه الحكومات تحديات في تنفيذها بشكل فعّال. ينبغي أن تكون هناك آليات لرصد وتقييم تأثير هذه الحوافز على الاقتصاد. كما يجب على الحكومات أن تتبنى استراتيجيات ترويجية لتعزيز الوعي بالحوافز الضريبية المتاحة ودورها في دعم الاستثمار [4].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في فعالية الحوافز الضريبية على الاستثمار:

تعتبر الحوافز الضريبية من الأدوات الهامة لجذب الاستثمارات، إلا أن فعاليتها تعتمد على مجموعة من العوامل التي قد تعزز أو تقلل من تأثيرها. فيما يلي أبرز العوامل التي تؤثر في فعالية الحوافز الضريبية على الاستثمار:

---

1. عودة، رحمة، (٢٠٢٣). "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. لساعدي، والبصير (٢٠٢٠). "أثر الحوافز والتشريعات الضريبية على الاستثمار (دراسة على ضرائب الدخل في ليبيا)". مجلة نور للدراسات الاقتصادية: ٦ (١٠).
3. الكنهل، ناصر، " تحليل تأثير الضرائب على الاستثمار ونمو الأعمال". تأثير الضرائب على الاستثمار ونمو الأعمال في السعودية.
4. الكنهل، ناصر. مرجع سابق.

1. **الإطار التشريعي والتنظيمي:** يلعب الإطار التشريعي المستقر والشفاف دورًا محوريًا في فعالية الحوافز الضريبية. فتوفر القوانين الواضحة بيئة مستقرة، مما يقلل من المخاوف المرتبطة بالتغييرات المفاجئة، ويشجع المستثمرين على الاستفادة من هذه الحوافز دون قلق من التعديلات غير المتوقعة [1].
2. **البنية التحتية والبيئة الاقتصادية:** تؤثر البنية التحتية والبيئة الاقتصادية بشكل مباشر على قدرة المستثمرين على الاستفادة من الحوافز الضريبية. فالبنية التحتية المتطورة تدعم الشركات في تقليل تكاليف الإنتاج، مما يجعل الحوافز الضريبية أكثر جاذبية وفعالية.
3. **مدى استهداف الحوافز للقطاعات المناسبة:** تزداد فعالية الحوافز الضريبية عندما تُوجه نحو القطاعات الاستراتيجية التي تحتاج إلى تحفيز. فعلى سبيل المثال، الحوافز المقدمة لقطاع التكنولوجيا أو الطاقة المتجددة تعزز الاستثمارات في هذه المجالات، مما يحقق فوائد اقتصادية أوسع.
4. **تكاليف الامتثال والإجراءات البيروقراطية:** كلما كانت الإجراءات الإدارية أقل تعقيدًا وتكاليف الامتثال منخفضة، كانت الحوافز الضريبية أكثر فعالية. تؤدي البيروقراطية المفرطة إلى تقليل اهتمام الشركات، بينما تسهم الإجراءات البسيطة والواضحة في تسريع الاستفادة من الحوافز. [2].

الفصل الثاني: الحوافز الضريبية والاستثمار في المملكة

يهدف الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز الضريبية في المملكة العربية السعودية، وكيفية تأثير هذه الحوافز على تحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية. يتناول المبحث الأول الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز الضريبية، حيث يُستعرض في المطلب الأول المبادئ العامة التي تقوم عليها هذه الحوافز. يلي ذلك تحليل الأنظمة واللوائح المنظمة لتطبيق الحوافز الضريبية في المطلب الثاني، وأخيرًا يتم تناول دور الجهات الحكومية في إدارة وتنفيذ هذه الحوافز في المطلب الثالث.

أما المبحث الثاني، فيركز على تأثير الحوافز الضريبية على القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة. يستعرض المطلب الأول تأثير هذه الحوافز على نمو القطاع الصناعي، ويبحث المطلب الثاني أثرها على

[1]. Klemm, A., & Van Parys, S. (2012). "Empirical Evidence on the Effects of Tax Incentives." https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2009/wp09136.pdf
[2] .OECD," International tax compliance policies and best practice". A Guide for Policy. https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/international-tax-compliance-policies-and-best-practices.html

قطاع التكنولوجيا والابتكار، ثم يتم تناول أثر الحوافز الضريبية على قطاعي الطاقة والسياحة في المطلب الثالث.

وفي المبحث الثالث، يتم تحليل فعالية الحوافز الضريبية في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠. يُناقش المطلب الأول دور الحوافز في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما يستعرض المطلب الثاني تأثيرها على تنمية الاستثمارات المحلية. وأخيرًا، يُقدم المطلب الثالث دراسة للتحديات التي تواجه الحوافز الضريبية في دعم القطاعات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمملكة.

هذا الفصل يسعى إلى تقديم تحليل شامل لدور الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية في المملكة، وتحديد الفجوات والتحديات التي قد تعيق تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠.

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز الضريبية في المملكة

تمهيد وتقسيم:

تعتبر الحوافز الضريبية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة السعودية في تعزيز الاستثمارات وتحفيز التنمية الاقتصادية. وفي ظل التوجه نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠، أصبح من الضروري فهم الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذه الحوافز لضمان فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

في هذا المبحث، سيتم استعراض الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز الضريبية من خلال الأقسام التالية:

- **المطلب الأول:** المبادئ العامة للحوافز الضريبية: سنتناول في هذا المطلب المبادئ الأساسية التي تستند إليها الحوافز الضريبية في المملكة، وكيفية تأثير هذه المبادئ على جذب الاستثمارات وتعزيز بيئة الأعمال.
- **المطلب الثاني:** الأنظمة واللوائح المنظمة للضريبية: سيتم في هذا المطلب استعراض الأنظمة واللوائح التي تنظم تطبيق الحوافز الضريبية، مع التركيز على التحديثات الأخيرة التي أُدخلت في إطار رؤية ٢٠٣٠.
- **المطلب الثالث:** دور الجهات الحكومية في إدارة وتنفيذ الحوافز الضريبية: سنناقش في هذا المطلب الأدوار المختلفة التي تلعبها الجهات الحكومية في إدارة وتنفيذ الحوافز الضريبية، بما في ذلك التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية لضمان فعالية هذه الحوافز وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

يسلط هذا المبحث الضوء على الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز الضريبية في المملكة ودورها في تعزيز الاستثمار ضمن رؤية ٢٠٣٠، مع التركيز على المبادئ الأساسية والأنظمة وأدوار الجهات الحكومية، بما يسهم في تقديم توصيات لتعزيز فعاليتها وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

المطلب الأول: المبادئ العامة للحوافز الضريبية:

تستند الحوافز الضريبية على عدة مبادئ أساسية في المملكة والتي تتمثل فيما يلي:

1. تحفيز الاقتصاد: الهدف الرئيسي من الحوافز الضريبية هو دعم الاقتصاد عبر تشجيع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، مما يعزز النمو الاقتصادي، ويزيد من الإنتاجية، ويخلق فرص العمل.
2. العدالة الضريبية: ينبغي توزيع الحوافز بشكل عادل دون تمييز، لضمان بيئة استثمارية تتسم بالمساواة.
3. الشفافية: يجب الإعلان عن هذه الحوافز بوضوح لتفادي الغموض الذي قد يُضعف الثقة لدى المستثمرين.
4. الاستدامة: ينبغي أن تكون الحوافز الضريبية مستدامة على المدى الطويل، بحيث لا تؤدي إلى ضغط كبير على الإيرادات الحكومية الأساسية، وتضمن استمرار الاستثمارات دون التأثير على التوازن المالي.
5. التنافسية: من خلال تحسين بيئة الاستثمار ورفع مستوى التنافسية، تعمل الحوافز الضريبية على جعل الدولة أكثر جذبًا لرؤوس الأموال الأجنبية، ما يعزز من قدرة الاقتصاد على المنافسة في الأسواق العالمية [1].
6. الكفاءة الاقتصادية: يُفترض أن تكون الحوافز الضريبية مصممة بطريقة تضمن تحقيق أقصى فائدة اقتصادية بأقل تكلفة ممكنة، مما يساعد على توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.
7. التقييم والمتابعة: لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، ينبغي تنفيذ عمليات تقييم ومتابعة دورية لتحديد مدى فعالية هذه الحوافز وأثرها على الاقتصاد، مع إمكانية تعديلها عند الحاجة لضمان استمرارية الفعالية [2].

المطلب الثاني: الأنظمة واللوائح المنظمة للضريبية:

تسعى المملكة العربية السعودية بأن تصبح أحد أفضل الوجهات العالمية في الاستثمار، عن طريق تحديث وتطوير بيئة أعمال مميزة ومنافسة، وتقديم حوافز استثمارية في مجالات وقطاعات مختلفة في سبيل تحقيق رؤية ٢٠٣٠، فيما يلي الأنظمة المنظمة لتطبيق الحوافز الضريبية في المملكة.

[1]. الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، (٢٠٢١). "مجموعة المبادئ المستخرجة من قرارات لجان الاستئناف الزكوية والضريبية". https://gstc.gov.sa/ar/DocumentsLb/DecisionsRules/Documents/8.pdf

[2]. صندوق النقد الدولي، (٢٠١٤). "المبادئ الضريبية". https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/12/pdf/basics.pdf

1. نظام الاستثمار الأجنبي: يُعد نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة الركيزة الأساسية لجذب المستثمرين الأجانب، ويوفر بيئة استثمارية متكاملة تشمل مجموعة القواعد والإجراءات التنظيمية إضافة إلى الامتيازات والضمانات التي تُمنح للمستثمرين منها الثقة والأمان التي نصت عليها المادة العاشرة من النظام "توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات" [1]. وذلك لتعزيز التعاون بين المملكة والمستثمرين الأجانب [2].
2. نظام الشركات: يعُد النظام شامل؛ حيث إنه ينظم تشكيل وتأسيس وإدارة وحل وتصفية الشركات في المملكة، ويهدف إلى تحفيز المنظومة التجارية وتنميتها بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة عن طريق توفير بيئة قانونية محفزة وشفافة للمستثمرين الأجانب، وقد تضمن النظام مجموعة إصلاحات تساهم في ذلك مثل؛ إضافة أنواع شركات جديدة، وتخفيض رأسمال بعض أنواع الشركات، تسهيل إجراءات تحول واندماج وتقسيم الشركات، وتحديث أحكام الحوكمة والشفافية في إدارة الشركات، وتحديث أحكام الشركات الأجنبية التي ترغب في مزاولة نشاطها في المملكة [3].
3. التشريعات الضريبية: تتألف التشريعات الضريبية في النظام السعودي من عدة أنظمة مهمة منها:

أ. نظام ضريبية الدخل: ضريبة تفرض بنسبة ٢٠٪ على الوعاء الضريبي لشركات الأموال المقيمة وللأشخاص الطبيعيين المقيمين والغير مقيمين غير السعوديين، نتيجة ممارسة نشاط من خلال منشأة دائمة في المملكة [4].

ب. نظام ضرائب التصرفات العقارية: ضريبة غير مباشرة تفرض بنسبة ٥٪ من قيمة التصرف على كلًا من البائع والمشتري وعلى جميع التصرفات التي تنتج أثر قانوني والتي تتمثل في نقل حق ملكية العقار أو حيازته لغرض التملك، أو تملك منفعته من شخص إلى آخر، كما تشمل الهبة المقايضة أو المعاوضة وغيرها [5].

---

1. نظام الاستثمار الأجنبي، مرسوم ملكي رقم (م/١)، بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ.
2. الذيابي، عبد الكريم، (٢٠٢٢). "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية". ٤٣، (٣)، ٤٥-٦٠.
3. نظام الشركات، مرسوم ملكي (رقم م/١٣٢)، بتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.
4. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، الدليل التوضيحي إلى نظام ضريبة الدخل، ص ٦٤. https://gstc.gov.sa/ar/DocumentsLb/Publications/Documents/26.pdf
5. الدليل التفصيلي لضريبة التصرفات العقارية، ٥-٦. https://zatca.gov.sa/ar/eServices/Documents/RETT%20Guideline.pdf

ت. نظام ضريبة القيمة المضافة: تُفرض على كل توريدات السلع والخدمات التي يقوم بها أي شخص خاضع للضريبة في المملكة، وذلك بنسبة ١٥٪ مع وجود بعض الإعفاءات على بعض السلع والخدمات [1].

تعتمد رؤية المملكة ٢٠٣٠ على تلك التشريعات الضريبية أعلاه كركيزة أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال عدة جوانب منها؛ خفض معدل ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية، الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لتجنب الازدواج الضريبي، تقديم إعفاءات ضريبية لقطاعات تتوافق مع أهداف الرؤية، تبسيط الإجراءات الضريبية وذلك عن طريق منصات إلكترونية تقدم كافة الخدمات الضريبية [2].

المطلب الثالث: دور الجهات الحكومية في إدارة وتنفيذ الحوافز الضريبية:

في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، تسعى الحكومة السعودية إلى تعزيز دور الجهات الحكومية في إدارة وتنفيذ الحوافز الضريبية كجزء من استراتيجية شاملة لتحفيز النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وجذب الاستثمارات الأجنبية. لتحقيق هذه الأهداف، تمت عدة شراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تيسير التبادل التجاري، وتحقيق تكامل أمني واجتماعي، ورفع الكفاءة في إدارة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية.

1. الهيئة العامة للموانئ: تعمل الهيئة على تعزيز القدرة التنافسية للموانئ السعودية لتصبح مركزًا تجاريًا دوليًا عبر تبسيط الإجراءات الجمركية. كما تستهدف جذب الاستثمارات بتوفير بيئة أعمال مستدامة [3].
2. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: تلتزم الوزارة بتعزيز التوطين عبر تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية، بالتعاون مع الهيئة في توطين وظائف التخليص الجمركي، مما يدعم الأمن الاجتماعي [4].
3. وزارة الداخلية: تدعم التكامل الأمني بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، عبر أنظمة المراقبة وتبادل المعلومات لمنع التهريب وضمان حماية المنافذ [5].
4. وزارة التجارة: تسعى إلى مكافحة التهرب الضريبي عبر شراكتها مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مما يسهم في رفع مستوى الامتثال الضريبي وزيادة الشفافية في القطاع التجاري [6].

---

1. الدليل إلى نظام ضريبة القيمة المضافة، ٧٧١-٧٧٢. https://2u.pw/G0pEcEIK
2. الذيابي، عبد الكريم، (٢٠٢٢). مرجع سابق، ٤٢-٤٣.
3. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). "الشراكات مع الجهات الحكومية". https://zatca.gov.sa/ar/AboutUs/OurPartners/Pages/GovernmentEntitiesPartnerships.aspx
4. هيئة الزكاة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). مرجع سابق.
5. هيئة الزكاة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). مرجع سابق.
6. هيئة الزكاة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). مرجع سابق.

5. وزارة العدل: تدعم التكامل الإلكتروني بين الجهات العدلية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مما يسرع من إجراءات النزاعات القانونية المتعلقة بالضرائب ويضمن حقوق الأفراد والشركات [1].
6. وزارة البيئة والمياه والزراعة: التنمية المستدامة: تتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لضمان مطابقة المنتجات الزراعية للمعايير البيئية، ما يساهم في المحافظة على الموارد الطبيعية ودعم الاستدامة [2].
7. الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة: تسهيل التبادل التجاري: تعمل الهيئة على تسهيل التبادل التجاري عبر تبسيط الإجراءات الجمركية، ما يسهم في تقليل وقت الفسح وضمان مطابقة المنتجات المستوردة للمواصفات السعودية [3].
8. هيئة السوق المالية: تطوير التشريعات المالية: تساهم الهيئة في تطوير التشريعات المالية بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مما يعزز الشفافية ويسهل جذب الاستثمارات، ويوفر للمستثمرين معلومات واضحة عن متطلبات السوق [4].
9. الهيئة العامة للغذاء والدواء: تحسين منظومة الاستيراد والتصدير: تسعى الهيئة لتحسين منظومة الاستيراد والتصدير، من خلال تسهيل الإجراءات المتعلقة بالمنتجات الغذائية والدوائية، وضمان مطابقتها للمعايير لرفع كفاءة الأداء وتقديم خدمات موثوقة [5].

في ضوء رؤية السعودية ٢٠٣٠، تلعب الشراكات بين هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والجهات الحكومية الأخرى دورًا محوريًا في تسهيل تطبيق الحوافز الضريبية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والأمنية. يعزز هذا التكامل التعاون بين القطاعين العام والخاص، ويسهم في دعم التنمية المستدامة، ورفع تنافسية المملكة على الساحة العالمية.

المبحث الثاني: الحوافز الضريبية وأثرها على القطاعات الاقتصادية في المملكة

تمهيد وتقسيم:

تُعتبر الحوافز الضريبية من الأدوات الفعالة التي تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. في المملكة العربية السعودية، تمثل هذه الحوافز استراتيجية مهمة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأهمية الحيوية.

---

1. هيئة الزكاة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). مرجع سابق.
2. هيئة الزكاة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). مرجع سابق.
3. هيئة الزكاة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). مرجع سابق.
4. هيئة الزكاة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). مرجع سابق.
5. هيئة الزكاة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، (٢٠٢٤). مرجع سابق.

في هذا المبحث، سنستعرض أثر الحوافز على القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة من خلال الأقسام التالية:

- المطلب الأول: تأثير الحوافز الضريبية على نمو القطاع الصناعي: سنناقش في هذا المطلب كيف تؤثر الحوافز الضريبية على النمو الصناعي، ودور هذه الحوافز في تشجيع الشركات على توسيع استثماراتها وزيادة إنتاجيتها.
- المطلب الثاني: أثر الحوافز الضريبية على قطاع التكنولوجيا والابتكار: سنتناول في هذا المطلب تأثير الحوافز الضريبية على الابتكار والتكنولوجيا، وكيف يمكن أن تشجع هذه الحوافز على تطوير المشاريع التقنية وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة في هذا المجال.
- المطلب الثالث: أثر الحوافز الضريبية على قطاعي الطاقة والسياحة: سنستعرض في هذا المطلب كيفية تأثير الحوافز الضريبية على تطوير قطاع الطاقة، وكيف تسهم في تعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى مناقشة أثرها على قطاع السياحة، الذي يمثل ركيزة أساسية ضمن رؤية ٢٠٣٠. يُركز هذا المبحث على دور الحوافز الضريبية في تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية في المملكة، من خلال تحليل تأثيرها على القطاعات الاستراتيجية. ويهدف إلى توضيح كيف تُسهم هذه الحوافز في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية، بما يدعم التنمية المستدامة وتحقيق أهداف الرؤية.

المطلب الأول: تأثير الحوافز الضريبية على نمو القطاع الصناعي:

تعتبر الحوافز الضريبية من الأدوات الفعالة التي تستخدمها الحكومات لتعزيز نمو القطاع الصناعي، كما يسعى هذا القطاع إلى تحقيق التحول الصناعي في المملكة من خلال استخدام الطاقة المتجددة، وتطوير الصناعات الثقيلة المتطورة، تؤثر الحوافز الضريبية وبشكل كبير في تحفيز الاستثمار عن طريق تخفيض الضرائب على الشركات، والتي يمكن أن تشجع المستثمرين على ضخ المزيد من الأموال في المشاريع الصناعية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو [1]. كما أن بعض الحوافز الضريبية تستهدف البحث والتطوير، مما يحفز الشركات على الابتكار وتطوير منتجات جديدة. بالإضافة إلى أنه مع زيادة الاستثمار والنمو، يتم خلق المزيد من فرص العمل، مما يساهم في تقليل البطالة وتحسين مستوى المعيشة [2]. بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية عن طريق الحوافز الضريبية التي تساعد الشركات على تقليل تكاليف التشغيل، مما يمكنها من تقديم أسعار تنافسية في السوق. ومن إيجابيات تعزيز النمو الصناعي عن طريق

[1]. الذيابي، عبد الكريم، (٢٠٢٢). مرجع سابق، ٤٤-٤٦.
[2]. غرفة الرياض، (٢٠١٩). "الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠". https://marsad.chamber.sa/ResearchAndStudies/ResAndStudies/ResearchAndStudiesList/الإستثمار%20الأجنبي%20بالمملكة.pdf

الحوافز الضريبية؛ المعيشة. وفي المجمل، تعتبر الحوافز الضريبية أداة قوية لتعزيز نمو القطاع الصناعي، ولكن يجب استخدامها بحذر لضمان تحقيق الفوائد المرجوة دون التأثير السلبي على الاقتصاد بشكل عام. ويعد النهج التشريعي السعودي داعمًا رئيسيًا لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي من خلال توفير بيئة مستقرة وآمنة تشريعيًا وصديقة للأعمال، وتسهل ممارسة الأعمال الاستثمارية. وتعتبر رؤية المملكة الاستثمارية مرنة وشاملة بما يكفي لتوفير إطار عام يمكن العمل في ضوئه، وخلق محفزات تشريعية متنوعة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية [1].

المطلب الثاني: أثر الحوافز الضريبية على قطاع التكنولوجيا والابتكار:

يُعتبر قطاع التكنولوجيا والابتكار محركًا رئيسيًا للنمو، حيث يسهم في زيادة الإنتاجية وخلق وظائف جديدة، مما يعزز الاقتصاد المحلي والعالمي. ويقدم حلولًا مبتكرة في مختلف المجالات مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة. ويساعد الابتكار الشركات على تطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. ويعد القطاع عنصرًا أساسيًا في دفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وله تأثيرات إيجابية تمتد إلى جميع جوانب الحياة [2]. وتلعب الحوافز الضريبية دورًا مهمًا في تعزيزه، عن طريق الشركات التي تميل إلى تخصيص المزيد من الموارد للابتكار وتطوير المنتجات، مما يسهم في تحسين القدرة التنافسية. بالإضافة إلى أن وجود بيئة العمل المحفزة ماليًا يساعد الشركات على جذب أفضل الكفاءات في مجال التكنولوجيا [3]. وتسعى رؤية المملكة الاستثمارية إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل من خلال إنشاء بيئة استثمارية مرنة وجاذبة. تتمثل بعض الجوانب الرئيسية في الرؤية فيما يلي:

1. تحفيز الاستثمارات: توفير محفزات تشريعية ومالية لجذب الاستثمارات، مما يعزز النشاط الاقتصادي.
2. استغلال البنية التقنية: التركيز على تطوير البنية التحتية التقنية، مثل التعاملات الإلكترونية، يعزز من كفاءة العمليات التجارية ويزيد من الثقة في بيئة الأعمال.
3. تعزيز الابتكار: تشجيع الابتكار من خلال دعم الشركات الناشئة والمبادرات التكنولوجية.
4. خلق فرص جديدة: استثمار الإمكانيات المتاحة في القطاعات المختلفة؛ لتوفير فرص جديدة للنمو.

من خلال هذه العناصر، تسعى رؤية المملكة إلى خلق بيئة استثمارية تنافسية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني [4].

---

[1]. الذيابي، عبد الكريم، (٢٠٢٢). مرجع سابق، ٤٨-٥٠.
[2]. أبو العينين، أحمد، (٢٠٢٣). "أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤، (٢)، ٢٥٠-٢٧٠.
[3]. شركة ناصر الكنهل وشريكة محاسبون ومراجعون، (٢٠٢٤). "تحليل الضرائب على الاستثمار ونمو الأعمال" .https://kaudit.sa/
[4]. الذيابي، عبد الكريم، (٢٠٢٢). مرجع سابق، ٤٧-٤٩.

المطلب الثالث: أثر الحوافز الضريبية على قطاعي الطاقة والسياحة:

تعد الحوافز الضريبية أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتعزيز النمو. وفي المملكة العربية السعودية، تلعب الحوافز دورًا بارزًا في دعم قطاعي الطاقة والسياحة، ولاستعراض أهمية هذه الحوافز وتأثيرها، يبرز قطاع الطاقة؛ حيث يشكل الركيزة الأساسية لاقتصاد المملكة بفضل البنية التحتية الراسخة ودور المملكة الريادي في مجال الطاقة عالميًا. ومع التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها السعودية، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة في مختلف القطاعات، مما يعزز من أهمية الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المستدامة.

1. أثر الحوافز الضريبية في قطاع الطاقة: تلعب الحوافز الضريبية دورًا حيويًا في تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة، خصوصًا في البلدان التي تسعى إلى تنويع اقتصادها وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. في السعودية، تُعتبر الحوافز الضريبية أداة اقتصادية رئيسية لدعم رؤية ٢٠٣٠ الهادفة إلى تحويل قطاع الطاقة وجعله أكثر استدامة واعتمادًا على المصادر المتجددة. هناك عدة تأثيرات مباشرة لهذه الحوافز على قطاع الطاقة [1]، ومن أبرزها ما يلي:

أ. تحفيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة: الحوافز الضريبية التي تقدمها المملكة تشمل خفض الضرائب أو إعفاءات للشركات التي تستثمر في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. هذه الحوافز تقلل من تكاليف المشاريع، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين. على سبيل المثال، المملكة أعلنت عن زيادة بنسبة ٣٠٠٪ في القدرة المركبة للطاقة المتجددة كجزء من مبادرة السعودية الخضراء، وذلك بفضل الحوافز الحكومية التي شجعت القطاع الخاص على المشاركة بفعالية [2].

ب. تعزيز الكفاءة الطاقوية والنمو المستدام: الحوافز الضريبية تساعد أيضًا في تعزيز الابتكار في تقنيات الطاقة، مما يدفع الشركات إلى تطوير حلول كفاءة الطاقة. هذا يتماشى مع الهدف الوطني لزيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات الكربونية. من خلال تقديم إعفاءات أو خفض للضرائب على الشركات التي تطور أو تطبق تقنيات جديدة، حيث يتم تحقيق تقدم ملحوظ في تحقيق أهداف المملكة البيئية [3].

---

1. السعد، والبلوى، (٢٠١٦). "فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ٣٠، (١)، ١٥-١٨.
2. العربية، (٢٠٢٣). "المملكة العربية السعودية. السعودية تعلن زيادة بنسبة ٣٠٠٪ في القدرة المركبة للطاقة المتجددة وزراعة ٤٣٩ مليون شجرة منذ إطلاق مبادرة السعودية الخضراء". https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2023/12/04/السعودية-زيادة-بنسبة-300-في-حصة-الطاقة-المتجددة-من-مزيج-الطاقة
3. وكالة الأنباء السعودية. (٢٠٢٤). "بيئي/تحديد ٢٧ مارس يوماً لمبادرة السعودية الخضراء بهدف التوعية بجهود العمل البيئي وتعزيز الاستدامة". https://www.spa.gov.sa/N2074425

ت. تسريع التحول نحو مزيج طاقة متنوع: في إطار رؤية ٢٠٣٠، تهدف السعودية إلى أن تُشكّل مصادر الطاقة المتجددة أكثر من ٥٠٪ من مزيج الطاقة الوطني. الحوافز الضريبية تلعب دورًا أساسيًا في تمويل المشاريع الكبيرة وإزالة العوائق المالية أمام الشركات الناشئة في هذا القطاع، مما يُعزز من تسريع وتيرة التحول. إضافة إلى ذلك، الحوافز الضريبية تعتبر أداة لتشجيع القطاع الخاص على تطوير مشروعات الطاقة المستدامة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة [1].

2. أثر الحوافز الضريبية في قطاع السياحة: تُعد الحوافز الضريبية من أهم العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي على تطوير قطاع السياحة، وذلك من خلال دعم الاستثمارات وتعزيز جاذبية الوجهات السياحية. في المملكة العربية السعودية، يشهد قطاع السياحة تحولات كبيرة كجزء من رؤية ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. ومن أبرز الأدوات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف هي الحوافز الضريبية، والتي تؤثر في قطاع السياحة بعدة طرق:

أ. تشجيع الاستثمارات السياحية الجديدة: الحوافز الضريبية تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية في المشاريع السياحية، حيث تقدم الحكومة السعودية إعفاءات ضريبية على المشاريع السياحية الكبيرة لجذب المستثمرين الأجانب، مما يساعد في تطوير الوجهات السياحية الجديدة وتعزيز تنافسية المملكة [2].

ب. تعزيز السياحة البيئية: تدعم الحوافز الضريبية المشروعات التي تركز على السياحة البيئية، حيث تُشجع ه المستثمرين على تبني ممارسات مستدامة في بناء وتطوير المنشآت السياحية. يأتي ذلك كجزء من توجه المملكة لتعزيز السياحة البيئية والاستدامة [3].

ت. زيادة جاذبية السياحة الداخلية والدولية: بفضل الحوافز الضريبية الممنوحة للمشروعات السياحية، أصبح من الممكن تقديم خدمات سياحية عالية الجودة بتكلفة أقل. هذا يؤدي إلى جذب السياح من داخل وخارج المملكة، خاصة مع التطور الكبير الذي يشهده القطاع في مناطق مثل نيوم والبحر الأحمر، وهما مشروعان استراتيجيان تم دعم تطويرهما من خلال الحوافز المقدمة.

[1]. ناجح، صبري. (٢٠٢٤). "السعودية تستهدف زيادة استثماراتها ٤ أضعاف خلال ٣ سنوات". https://aawsat.com/الاقتصاد/4860651-طاقةالسعوديةتستهدفزيادةاستثماراتها4أضعافخلال3سنوات

[2]. ناجح، صبري. مرجع سابق.

[3]. وكالة الأنباء السعودية. مرجع سابق.

المبحث الثالث: تحليل فعالية الحوافز الضريبية في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠

تمهيد وتقسيم:

يمثل هذا المبحث محورًا حيويًا لفهم مدى فعالية الحوافز في دعم الهداف رؤية المملكة. حيث تسعى الرؤية إلى تنويع الاقتصاد، وبالتالي، فإن تعزيز الاستثمارات يعد من أولوياتها. وفي هذا السياق، تبرز الحوافز كأداة مهمة لتحقيقها.

سيتناول هذا المبحث تحليل فعالية الحوافز الضريبية في دعم رؤية ٢٠٣٠ من خلال الأقسام التالية:

- **المطلب الأول:** دور الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة: سيتم في هذا المطلب مناقشة كيف تساهم الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، وكيف تؤثر هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي والابتكار.
- **المطلب الثاني:** دور الحوافز الضريبية في تنمية الاستثمارات المحلية: سيتناول هذا المطلب دور الحوافز الضريبية في تشجيع المستثمرين المحليين على توسيع أنشطتهم، ورفع مستوى الاستثمارات المحلية، وكيف تسهم هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة.
- **المطلب الثالث:** التحديات التي تواجه الحوافز الضريبية في دعم القطاعات الاستراتيجية: سنناقش في هذا المطلب التحديات والعقبات التي قد تعيق فعالية الحوافز الضريبية في دعم القطاعات الاستراتيجية.

يعد هذا المبحث ذا أهمية كبيرة في الدراسة لأنه يوفر فهماً عميقاً حول كيفية تأثير الحوافز الضريبية على تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، مما يساعد في تحديد مدى فعالية هذه الحوافز في تحفيز الاستثمارات وتنويع الاقتصاد الوطني. كما يسهم في تقييم التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه الحوافز، وبالتالي يساعد في تقديم توصيات لتحسين السياسات الاقتصادية في المملكة بما يتماشى مع الرؤية الطموحة.

المطلب الأول: دور الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تلعب الحوافز الضريبية دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، حيث تعتبر من الأدوات الاقتصادية الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتعزيز التنافسية الاقتصادية وتحفيز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. في هذا السياق، تتعدد تأثيرات الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشجع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في قطاعات حيوية من خلال تقليل الأعباء الضريبية وتقديم تسهيلات مالية.

فيما يلي أبرز الأدوار التي تلعبها الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمارات الأجنبية:

1. تقليل الأعباء المالية وتعزيز الربحية: تتيح الحوافز الضريبية للشركات الأجنبية فرصة تقليل الأعباء المالية المتعلقة بالضرائب، سواء كانت ضريبة الدخل أو الرسوم الجمركية على المعدات والآلات. هذه التسهيلات تُمكن الشركات من تحقيق ربحية أكبر، ما يجعل البلد أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر. في المملكة العربية السعودية، تُعتبر الحوافز الضريبية جزءاً من رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات غير النفطية [1].
2. تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب: الحوافز الضريبية تدعم الاستقرار المالي وتساهم في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب. عندما يشعر المستثمرون بأنهم سيستفيدون من بيئة ضريبية ميسرة، فإنهم يكونون أكثر استعدادًا لضخ رؤوس أموالهم في الأسواق الجديدة. يُظهر ذلك بشكل واضح في الاقتصادات النامية التي تعتمد على الحوافز الضريبية كوسيلة لتحسين المناخ الاستثماري وتحقيق التنمية الاقتصادية [2].
3. تحفيز الابتكار والتوسع في قطاعات جديدة: تلعب الحوافز الضريبية دورًا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الناشئة، وتوفر الدول التي تسعى إلى تطوير هذه القطاعات حوافز للشركات الأجنبية التي تسهم في نقل التكنولوجيا والخبرات، مما يساهم في تسريع النمو الاقتصادي ودعم الابتكار المحلي [3].
4. خلق فرص عمل وتحفيز التنمية المحلية: من خلال الحوافز الضريبية التي تُمنح للاستثمارات الأجنبية، يتم تعزيز التنمية المحلية من خلال خلق فرص عمل جديدة. يُسهم ذلك في تخفيف البطالة وزيادة الدخل المحلي.
5. تحفيز المنافسة بين الدول: تقدم الحوافز الضريبية بين الدول تعزيزًا للمنافسة الإيجابية، حيث تسعى الدول لتقديم حوافز أفضل من جيرانها لجذب الاستثمارات الأجنبية. هذه المنافسة قد تؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال وتقديم خدمات أفضل للمستثمرين، ما يساهم في تحسين الاقتصاد المحلي [4].
6. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: العديد من الحكومات تقدم حوافز ضريبية خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع. هذه المشاريع تمثل مصدرًا مهمًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مما يساعد على تعزيز التنمية المستدامة [5].

---

1. السيد، محمد، "تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر". المجلة القانونية، ٩، (١٦)، ٥٢٥٤-٥٢٧٢.
2. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠١٩). "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر". ٢، ٣٩-٥٢. https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/9040/2.pdf
3. السيد، محمد، مرجع سابق.
4. فيصل مايده، وآخرون، (٢٠٢١). "الإصلاحات الضريبية وإشكالية جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، ٦، (٢)، ٢٦٨-٢٨٥.
5. زهية، زيدان (٢٠٢٢). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (قراءة في قانون الاستثمار ٢٢-١٨-٢٠٢٢)". مجلة دراسات جبائية، ١١، (٢)، ١٤٩-١٦٦.

7. تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: تعمل الحوافز الضريبية على تعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال تحفيز الاستثمار في المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة، التعليم، والصحة. هذا يتماشى مع الأجندات التنموية الوطنية والدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة [1].

المطلب الثاني: دور الحوافز الضريبية في تنمية الاستثمارات المحلية:

أشرنا الى الدور الذي تؤديه الحوافز الضريبية في زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي، أولويًا أن يكون الهدف الأساسي من سن الحوافز الضريبية هي زيادة معدلات الإنتاج المحلي وتوفير فرص العمل وتشجيع التصدير، وزيادة حصيلة الدول المضيفة التي تنتج عنها نقلة في التكنولوجيا المتقدمة والتي ترتب آثار مُرضيه لتحسين جودة المنتجات الوطنية، ويسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد في شتى القطاعات الاقتصادية [2]. نلاحظ اندماج مفهوم حماية الاستثمار وما يتضمنه من مبادئ وقواعد في كلًا من القانوني الدولي والمحلي؛ مع الأهداف التي يجب أن يحققها الاستثمار في البلاد. وبناء على ذلك فإن تحقيق النمو الاقتصادي بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، يتطلب النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وذلك للعلاقة الارتباطية والوثيقة بين سيادة القانون والتنمية بوجه عام. خاصة وأنه زيادة سيادة القانون تعزز التنمية الاقتصادية وتتيح ضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة بتقرير الضمانات الكافية لحماية ملكية ونشاط الاستثمارات [3]. فالاستثمار يتأثر بالحوافز الضريبية، وبالتالي تقع الاستثمارات في المناطق ذات الحوافز الأفضل. فتتضح العلاقة الطردية ما بين الحوافز الضريبية ومعدلات الاستثمار فهنالك مؤشرات تشير إلى أن الحوافز كلما كانت أكثر تعقيداً كلما أصبحت أقل فعالية. نستطيع القول إن الحوافز الضريبية ليست من ابتكار البلدان النامية بأي حال من الأحوال. والواقع أن العديد من البلدان المتقدمة تستخدم الحوافز الضريبية لتشجيع أنشطة اقتصادية معينة. ولا تزال أغلب البلدان المتقدمة تستخدم التنازلات الضريبية لأغراض عديدة، بما في ذلك الحوافز المقدمة لزيادة الاستثمار في البلدان النامية [4]. بعض الدراسات التي اهتمت بمبدأ الحوافز الضريبية في زيادة معدل الاستثمار المحلي بررت ان استعمال الحوافز لأغراض محددة يمكن أن يساهم بشكل كبير في زيادة معدلات الاستثمار وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية المحلية. ومن الوسائل التي يمكن أن تساهم في زيادة الاستثمار

---

[1]. عياش، وعباسية، (٢٠١٥). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ٢، (٤)، ١٥٧-١٨١.

[2]. Harry. Johnson, (1970). “The efficiency and welfare implications of the international corporation”. ECONBIZ find Economic Literature. The efficiency and welfare implications of the international corporation - EconBiz

[3]. عبد المنعم، أبو بكر، (٢٠١٨). " دور تشريع الاستثمار في حماية الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة" مقالة أكاديمية، ٢، (١)، ٨١٠-٩٠٥. https://lalexu.journals.ekb.eg/article_193996_fe2aff88cabb7def6ed90dc1bdaa9f23.pdf

[4]. IMF, (1985). "FOREIGN PRIVATE INVESTMENT IN DEVELOPING COUNTRIES" 16-17. Foreign Private Investment in Developing Countries

المحلي هي تقليص المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون من خلال إنشاء الخدمات الأساسية، وخفض الضرائب على العمالة. ففي عام ١٩٨٥ أجرت السلطات الأميركية دراسة أكثر حداثة عن المستثمرين الأميركيين فيما يخص الحوافز وأشارت أن ثلثا الشركات التي تلقت شكلاً من أشكال الحوافز الحكومية إلى أن الحوافز كانت عاملاً مهماً في قرارها بزيادة الاستثمار على الصعيد المحلي [1].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الحوافز الضريبية في دعم القطاعات الاستراتيجية:

تستند الاستراتيجية الوطنية للاستثمار إلى نقاط القوة في المملكة، وتهدف بشكل رئيسي إلى زيادة حجم وكفاءة الاستثمارات لدعم النمو الاقتصادي بما يتماشى مع رؤية المملكة في مختلف القطاعات الاستراتيجية. ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية تحديات متعددة على المستوى الوطني في كل قطاع، وسيتم استعراض هذه التحديات كالتالي:

1. التحديات التي تواجه القطاع الصناعي: أكد رئيس اللجنة الوطنية الصناعية بمجلس الغرف السعودي المهندس أسامة الزامل أن وجود وزارة مستقلة للصناعة والتعدين يعزز ثقة المستثمرين بالقطاع وتنمية الاستثمارات، وبناء شراكات استراتيجية، موضحاً أن أبرز التحديات تتمثل في دفع آلية النمو والتنوع والالتزام بالمنتج المحلي بالمشروعات، ودعا إلى تحسين البيئة الاستثمارية، والحد من إغراق السوق بمنتجات مقلدة غير مطابقة للمواصفات. مشددًا على أهمية تحفيز الصادرات غير النفطية، واستكمال البنية التحتية اللوجستية المتعلقة بالصناعة [2]. وعلى الجانب الآخر بيّن عضو اللجنة الصناعية بغرفة جدة أيمن بن طالب أن استحداث وزارة مستقلة بقطاعي الصناعة والتعدين سيسهم في دعم القطاع، وزيادة مخرجاتهما ومساهماتها في الناتج المحلي، كما يساعد على التركيز على الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات حيوية، مضيفاً أن أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين، تتمثل في: تعدد الجهات المسؤولة عنه، وعدم منح حوافز ضريبية التي تتمثل في الإعفاء الجمركي للمواد الأولوية، والآلات المستخدمة في المصانع، وعدم حماية الصناعات الوطنية من الإغراق، إضافة إلى عدم اكتمال البنى التحتية لبعض المدن الصناعية، ومحدودية نسبة الالتزام في المنتج المحلي في المشروعات التنموية [3].
2. التحديات التي تواجه قطاع التكنولوجيا والابتكار: الابتكار التكنولوجي رغم أهميته الحيوية لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يواجه مجموعة من الحواجز التي تعيق تقدمه وتحد من أثره

---

1. Yitzhak Hadari, (1990). “The Role of Tax Incentives in Attracting Foreign Investments in Selected Developing Countries and the Desirable Policy”. "The Role of Tax Incentives in Attracting Foreign Investments in Select" by Yitzhak Hadari

2. وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢٢). ""الزامل": السعودية تتجه لتكون دولة صناعية. وفي 2035 سيكون فيها 36 ألف مصنع". https://sabq.org/business/o3v8tky1uf

3. جمال، عبد الرحمن، (٢٠١٩) "تحديات تواجه الصناعة أبرزها التكاليف وقلة التمويل والإغراق". صحيفة المدينة. https://www.al-madina.com

الإيجابي، تبدأ هذه الحواجز من الجانب المالي حيث يعتبر التمويل اللازم للأبحاث والتطوير وإنتاج النماذج الأولية التسويقية والتكنلوجيا الجديدة من أكبر التحديات التي تواجه قطاع التكنولوجيا فتكاليف البحث والتطوير قد تكون باهظة وفترة الاسترداد المالي طويل مما يصعب من عملية إقناع المستثمرين في خوض هذه التجربة، يضاف إلى ذلك حالة عدم اليقين التي تكتنف السوق حيث يصعب التنبؤ بمدى نجاح التكنولوجيا الجديدة مما يزيد عزوف المستثمرين عن المخاطرة [1]. فنشجع استخدام التكنولوجيات الحديثة في إيجاد حلول مبتكرة لقضايا مشتركة بين بلدان المنطقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ذلك لأن الفجوة الرقمية والمعرفية تشكّل تحدياً إنمائياً رئيسياً يعوق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية. وقد أدركت البلدان العربية قدرة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وخاصةً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على تضييق هذه الفجوة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فأطلقت العديد من المبادرات ذات الصلة، ولا سيما في القطاعات الإنتاجية، وأحد هذه المبادرات (استراتيجية البرمجيات الحكومية الحرة ومفتوحة المصدر) والتي تهدف الى تعزيز الريادة في التقنيات المستقبلية وتحقيق رؤية ٢٠٣٠ لدعم الاقتصاد في المملكة العربية السعودية [2].

3. التحديات التي تواجه قطاع السياحة السعودي: يشهد قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية نموًا كبيرًا في ظل رؤية ٢٠٣٠، وتهدف هذه الرؤية إلى جعل المملكة وجهة سياحية عالمية، وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه قطاع السياحة في المملكة، وفيما يلي أبرزها:

أ. البنية التحتية والخدمات السياحية: على الرغم من التطور الكبير في البنية التحتية، إلا أن هناك مناطق سياحية في المملكة ما زالت بحاجة إلى تطوير، من حيث تحسين جودة الطرق والمواصلات العامة، وزيادة الفنادق والمنشآت السياحية بما يتناسب مع توقعات الزوار، من الأمور الضرورية لتحقيق النمو المستدام في القطاع [3].

ب. التوعية الثقافية: يتطلب استقطاب السياح الدوليين تعزيز مستوى التوعية الثقافية بين المواطنين والمقيمين، وزيادة التسامح تجاه الثقافات المختلفة، حيث إن بعض السياح قد يكون لديهم احتياجات مختلفة أو ممارسات قد تبدو غريبة بالنسبة للبعض، وهذا يتطلب تهيئة المجتمع وتوعية الجمهور بأهمية الانفتاح على الآخر [4].

---

[1]. باصي، حسين، (٢٠٢٤). "الحواجز التي تعيق الابتكار التكنلوجي". صحيفة مكة المكرمة. https://makkahnewspaper.com

[2]. هيئة الحكومة الرقمية، (٢٠٢٢). "استراتيجية البرمجيات الحكومية الحرة ومفتوحة المصدر". ١٤-١٦. http://dga.gov.sa/ar/node/274

[3]. الصالح، سعيد، (٢٠٢٤). "تأثير السياحة على الاقتصاد السعودي: فرص النمو والتحديات". البوابة السعودية. https://al-saudiagate.net/news40325.html

[4]. الصالح، سعيد، (٢٠٢٤). مرجع سابق.

ت. الترويج الدولي والهوية السياحية: الترويج الدولي للسياحة في المملكة لا يزال في حاجة إلى تكثيف الجهود، فعلى الرغم من المُبادرات الكثيرة للتسويق مثل "مواسم السعودية"، إلا أن هناك حاجة لتطوير حملات دعائية أكثر انتشارًا وتحديد هوية سياحية واضحة للمملكة تبرز تنوعها الجغرافي والثقافي [1].

ث. التحديات البيئية: بعض المناطق السياحية في المملكة تتعرض للتدهور البيئي بسبب عدم وجود سياسات صارمة لحمايتها، حيث إن التطور السياحي يجب أن يتوازن مع الحفاظ على الطبيعة لضمان الاستدامة [2].

ج. التعليم والتدريب: نقص الكوادر المؤهلة للعمل في القطاع السياحي يمثل تحديًا كبيرًا، وتطوير التعليم والتدريب المهني في مجال السياحة يحتاج إلى اهتمام أكبر، بما في ذلك تحسين مستوى مهارات اللغة الإنجليزية والمهارات الخدمية التي تتطلبها الصناعة السياحية [3].

الفصل الثالث: التجارب الدولية في الحوافز الضريبية والاستثمار

يتناول هذا الفصل دراسة وتحليل التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بهدف استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب لتطبيقها في المملكة العربية السعودية.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية. في المبحث الأول، سيتم استعراض نماذج من التجارب الدولية التي تميزت بنجاح كبير في جذب الاستثمارات من خلال الحوافز الضريبية، حيث سيتم استعراض تجربة سنغافورة في المطلب الأول، ثم تجربة الصين في جذب الاستثمارات الصناعية في المطلب الثاني، وأخيرًا، سيتم تناول تجربة الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية في المطلب الثالث.

أما المبحث الثاني، فيركز على مقارنة بين تجارب دولية مختلفة في تطبيق الحوافز الضريبية، حيث سيتم في المطلب الأول مقارنة بين الحوافز الضريبية في الدول النامية والمتقدمة، ثم يتم في المطلب الثاني تسليط الضوء على الفروقات بين السياسات الضريبية في الدول التي نجحت في تطبيق الحوافز الضريبية وتلك التي فشلت. وفي المطلب الثالث، سيتم تحليل تأثير بيئة الأعمال على فعالية هذه الحوافز.

وأخيرًا، يتناول المبحث الثالث الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتطبيقها في المملكة. سيتم في المطلب الأول استعراض العوامل التي ساهمت في نجاح الحوافز الضريبية على المستوى الدولي، بينما

---

1. عبد الله، أحمد، (٢٠٢٣). "رغم النمو السريع. تحديات رئيسية تواجه السياحة في السعودية". الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/5/رغم-النمو-السريع-تحديات-رئيسية-تواجه
2. القحطاني، فارس، (٢٠٢٤). " تطوير قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات في إطار مفهوم رؤية 2030". مجلة الاقتصاد السعودي. https://alsaudieconomy.com/news/7049
3. القحطاني فارس، (٢٠٢٤). مرجع سابق.

يركز المطلب الثاني على تحديات تطبيق الحوافز الضريبية في المملكة وكيفية التغلب عليها. ويختتم المبحث بدراسة كيفية استفادة المملكة من هذه التجارب في المطلب الثالث.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول فعالية الحوافز الضريبية في تعزيز الاستثمار، وسبل تطبيق هذه التجارب الناجحة في المملكة لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الحوافز الضريبية

تمهيد وتقسيم:

تعتبر التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الحوافز الضريبية أحد المصادر الهامة لاستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها لتطوير السياسات الضريبية في المملكة العربية السعودية.

في هذا المبحث، سيتم استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الحوافز الضريبية على النحو التالي:

- المطلب الأول: تجربة سنغافورة في جذب الاستثمارات من خلال الحوافز الضريبية: سنستعرض كيف استطاعت سنغافورة بواسطة سياساتها الضريبية المبتكرة أن تصبح مركزًا عالميًا للاستثمارات الأجنبية.
- المطلب الثاني: تجربة الصين في جذب الاستثمارات الصناعية من خلال الحوافز الضريبية: سنناقش كيف استغلت الصين الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي، وكيف ساهمت هذه الاستثمارات في تحول الصين إلى مركز صناعي عالمي، ودعم الاقتصاد المحلي.
- المطلب الثالث: تجربة الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية: سنسلط الضوء على التجربة الإماراتية في جذب الاستثمارات المباشرة، وكيف انعكس ذلك على نمو الاقتصاد.

يعد هذا المبحث من الجوانب الأساسية في الدراسة، إذ يوفر أمثلة عملية من دول أخرى حول كيفية تطبيق الحوافز الضريبية بنجاح في جذب الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي. من خلال استعراض التجارب الدولية الناجحة، يمكن استنباط العوامل الرئيسية التي أسهمت في نجاح هذه السياسات الضريبية، مما يساعد في تقديم توصيات قابلة للتطبيق في السياق السعودي. وبالتالي، يسهم هذا المبحث في تحديد أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها لتحسين فعالية السياسات الضريبية في المملكة، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

المطلب الأول: تجربة سنغافورة في جذب الاستثمارات من خلال الحوافز الضريبية:

قبل خمسة عقود، كانت سنغافورة بلداً متخلفاً يعاني من الفقر والبطالة العالية، مع نسبة أمية مرتفعة. اليوم، أصبحت واحدة من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد أكثر من ٦٠ ألف دولار، ومعدل البطالة ٢٪ تمتلك سوقاً حراً متطوراً وهي مركز تجاري رائد عالميًا. يُعتبر صعود سنغافورة الاقتصادي نموذجاً يحتذى به دولياً، حيث تغلبت على قيود الجغرافيا من خلال سياسات منفتحة، ورأسمالية السوق الحرة، وتعزيز الابتكار [1].

كانت الحوافز الضريبية السخية لسنغافورة من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، حيث اعتبرت أكثر مرونة من العديد من السياسات الأخرى. وكان من بين أهم ما قامت به سنغافورة في هذا الإطار هو إنشاء مجلس التنمية الاقتصادية (ED) التابع لوزارة التجارة والصناعة، ومنحه صلاحيات منح الحوافز، وذلك بناء على ما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر تقديمه لسنغافورة، ومع التطور الاقتصادي السنغافورة على مر السنين تغيرت الحوافز الضريبية وتوسع نطاقها، وذلك تماشياً مع الظروف الاقتصادية، حيث قدمت العديد من الحوافز للتوسع والترقية الصناعية والتصدير، بالإضافة إلى حوافز أخرى، ففي سنة ١٩٧٩ هدفت إلى استقطاب الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وأنشطة البحث والتطوير، وكمثال على ما سبق بدأت حكومة سنغافورة في وقت مبكر من السبعينيات، على التركيز على جذب المزيد من الصناعات التي تتطلب مهارات ومهارات مكثفة [2]. حيث تم اختيار شركات معينة بناء على مساهماتها المحتملة في الاقتصاد السنغافوري وتعزيز المهارات المحلية؛ وكمثال على ذلك قامت بإقناع الشركة الامريكية "Sundstrand" المتخصصة في صناعة الطيران للاستثمار في سنغافورة وجلب مهارات جديدة في هذه الصناعة للبلاد [3]. حيث تقدم سنغافورة مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية للشركات، وفيما يلي بعض هذه الحوافز:

1. خصم الضريبة المزدوجة للنشاط الدولي: يسمح مخطط الخصم الضريبي المزدوج للشركات التي ترغب في التوسع في الخارج، بخصم ضريبي بنسبة ٢٠٠٪ على النفقات الخاصة بالتوسع، ويقدر الحد الأقصى للإنفاق الخاص بـ ١٥٠ ألف دولار سنغافوري [4].

---

[1]. شتوح، وعمار، (٢٠٢٢). "أسرار النجاح: قراءة في التجربة التنموية السنغافورية". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ٦، (٢)، ٣٤٢-٣٤٦.
[2]. الغول، مروة، (٢٠٢٢). "أبرز التجارب الدولية للخصخصة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. سنغافورة". مجلة اليوم السابع. https://www.youm7.com/story/2022/10/24/أبرز-التجارب-الدولية-للخصخصة-وجذب-الاستثمارات-المحلية-والأجنبية-سنغافورة/5950528
[3]. راحو، وبلال. (٢٠٢١). "تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر". مجلة الاقتصاد والتجارة، ٤٧، (١)، ٥٠-٥٢.
[4]. شتوح، وعمار، (٢٠٢٢). مرجع سابق.

2. حوافز ضريبية للأنشطة الرائدة: من خلال هذا النوع من الحوافز، يمكن للشركات التي تنشط في تصنيع المنتجات أو الخدمات ذات القيمة المضافة العالية التقدم بطلب للحصول على شهادة الريادة التي تخولها للحصول على إعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات إلى ١٥ سنة [1].
3. مخطط الاندماج والاستحواذ: بالإضافة إلى الحصول على قرض خاص بعمليات الاندماج والاستحواذ، هناك حوافز أيضاً العمليات الاندماج والاستحواذ توفر إعفاء من رسوم الدمغة ومن خصم الضرائب المزدوجة، وإعفاء ضريبي خاص يسمح لهذه الشركات بحذف ٢٥٪ من إجمالي قيمة الاندماج أو الاستحواذ لمدة خمسة سنوات، وقد تم تحديد مبلغ ١٠ مليون دولار سنغافوري كأعلى مبلغ، كما تم منح خصم الضريبة المزدوجة على مبلغ ١٠٠ ألف دولار سنغافوري الخاصة بالاندماج أو الاستحواذ [2].

المطلب الثاني: تجربة الصين في جذب الاستثمارات الصناعية من خلال الحوافز الضريبية:

بدأت الصين مسارها نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) منذ فترة السبعينيات، عندما بدأت بتطبيق إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق للتغلب على تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية، وكان لهذه الإصلاحات آثار عميقة في جذب الاستثمارات الخارجية. كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي سياسة "الإصلاح والانفتاح" التي أطلقت في عهد الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ، والتي ركزت على تعزيز التجارة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى. هذا التحول كان محوريًا، حيث فتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية وبدأ بتحفيز بيئة الأعمال داخل الصين على النمو وتطور الصناعات المختلفة، خاصة الصناعات التي تعتمد على التصدير [3].

لم تكتفِ الصين فقط بفتح أسواقها، بل عمدت إلى تقديم حوافز ضريبية متنوعة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الصناعية الهامة، وذلك بهدف تطوير تلك القطاعات ودعم التحول الصناعي. فيما يلي الحوافز الضريبية التي اعتمدتها الصين:

1. التخفيضات الضريبية للقطاعات المشجعة: تخضع الشركات في القطاعات التي تعتبر استراتيجية للتنمية الوطنية لمعدلات ضريبية منخفضة تصل إلى ١٥٪ بدلاً من المعدل العادي البالغ ٢٥٪

[1]. عبد الحميد، أحمد (٢٠٢٢). " محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة "دراسة قياسية". مجلة البحوث التجارية، ٤٤، (١)، ٤٧٥-٤٧٩.
[2]. راحو، وبلال. مرجع سابق، ٥٣-٥٥.
[3]. Hawksford, (2022). “China's tax incentives and subsidies: boosting foreign investment” A Guide. https://www.hawksford.com/insights-and-guides/china-business-guides/tax-incentives-and-subsidies-for-fdi

تشمل هذه الحوافز الصناعات التكنولوجية المتقدمة وصناعة الإلكترونيات الدقيقة والبرمجيات، مما يشجع على جذب الشركات ذات الكفاءة العالية [1].

2. الإعفاءات الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة: تم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مثل شنتشن وشنغهاي، حيث تستفيد الشركات من إعفاءات ضريبية كاملة لمدة معينة أو تخفيضات كبيرة لضريبة الشركات، إلى جانب تخفيضات ضريبة القيمة المضافة. تدعم هذه المناطق الشركات الأجنبية ببيئة أعمال مرنة تتضمن دعمًا ماليًا وخدمات لوجستية عالية الكفاءة.

3. الخصومات على ضريبة البحث والتطوير: تقدم الصين خصومات ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير، حيث يمكن للشركات اقتطاع جزء كبير من هذه التكاليف من ضرائبها، مما يشجع الابتكار والنمو التكنولوجي [2].

4. حوافز ضريبية للمناطق الغربية الأقل نمواً: للحصول على توزيع متوازن للتنمية الاقتصادية، طبقت الصين حوافز ضريبية في المناطق الغربية الأقل تطورًا. الشركات التي تستثمر في قطاعات معينة بتلك المناطق تتمتع بمعدل ضريبي مخفض يبلغ ١٥٪، مما يعزز من استقطاب المستثمرين الأجانب للمناطق الأقل جذبًا [3].

5. التسهيلات الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة: تقدم الصين حوافز إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الربحية المنخفضة، مما يسهم في دعم هذه الشركات ضمن بيئة تنافسية ويعزز استدامتها ونموها، مثل تخفيضات ضريبة الدخل لأرباح محدودة بنسب تصل إلى ٢.٥٪ و١٠٪ وفقًا للأرباح السنوية [4].

بهذا التنوع في الحوافز الضريبية، تمكنت الصين من جذب استثمارات أجنبية ضخمة خلال العقود الماضية، مما ساعد في تعزيز النمو الصناعي وتنويع الاقتصاد الصيني ودعمه بشكل مستدام.

المطلب الثالث: تجربة الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية:

يتمثل واقع دولة الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية بأنها تُعد من أكثر الدول تدفقاً للاستثمارات الأجنبية وفقاً لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي (٣٠.٦٨٨) مليار دولار أمريكي. كما تقدم أيضاً الإمارات العديد

1. واصف، خالد، (٢٠٢٣). "الصين وحوافز جذب الاستثمار المباشر". مجلة إرم بزنس. https://www.erembusiness.com/opinions/azmmna9rno
2. واصف، خالد، (٢٠٢٣). مرجع سابق.
3. عباس، أحمد (٢٠١٩). "التجربة التموينية في الصين. الواقع والتحديات". كلية التجارة، جامعة الأزهر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٥٤٥-٥٤٩.
4. AmChamChina, (2021). “China’s Tax Incentives: An Overview of Key Schemes”.https://www.amchamchina.org/chinas-tax-incentives-an-overview-of-key-schemes/

من الحوافز للمستثمرين وتدعم بشكل فعال ريادة الأعمال، كما أنها تضع سياسات تهدف لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل السماح للمستثمرين من مختلف الجنسيات بتأسيس وتملك الشركات بالكامل في كافة القطاعات الاقتصادية، مع وجود بعض الاستثناءات التي تتطلب موافقة السلطات المختصة للتملك [1]. ومن ذلك وُجدت العديد من المزايا منها أن الاستثمارات الأجنبية تعتبر وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا، وتعتمد سرعة النقل على طريقة الاستثمار، أيضاً الاستثمار الأجنبي يُساعد على تحسين كفاءة استخدام موارد البلد المضيف بمعنى أن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة كفاءة الشركات المحلية، كذلك أن تلك الاستثمارات تساعد في تحسين مستويات التوظيف بشكل ملحوظ.

وبما أن الإمارات حققت تلك الأرقام يجب توضيح العوامل التي اعتمدت عليها وساعدتها في جذب الاستثمارات المختلفة في الإمارات وعلى كل دولة تأخذها في عين الاعتبار وهي تنقسم إلى ثلاث عوامل؛ وهي كالتالي:

1. العوامل الاقتصادية: منها تحقيق عوائد وزيادة أرباح المشروع وهذا ما يسعى إليه المستثمر ويتمثل ذلك في الحفاظ على مستوى معين من العوائد، والعامل الآخر الذي يلعب دور هام هو النمو السريع والاستثمار، حيث إن في حالة عدم قدرة السوق على النمو يؤدي ذلك إلى التوجه للاستثمار الخارجي [2].
2. العوامل القانونية: يُعتبر من أهم العوامل حيث إن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بالاستثمار خارج بلده دون أن تكون له الحماية الكافية للاستثمار [3].
3. العوامل السياسية: يعد الوضع السياسي من أهم العوامل حيث إن استقراره يزيد من فرصة الاستثمار الأجنبي. وبناء على ذلك نرى أن دولة الإمارات مثالاً رائعاً في الحصول على استثمارات خارجية من خلال بعض الحوافز الصناعية، والبنية التحتية المتقدمة، ومناخ المشاريع الجيد، كذلك الانفتاح على العالم عن طريق تحريك رأس المال من وإلى الإمارات [4].

---

1. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. "الاستثمار الأجنبي المباشر". https://u.ae/ar-ae/information-and-services/finance-and-investment/foreign-direct-investment
2. عبد الله، محمد (٢٠٢٣). "لماذا تصدرت الإمارات دول المنطقة بجذب الاستثمارات الأجنبية؟" وكالة الأناضول. https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/لماذا-تصدرت-الإمارات-دول-المنطقة-بجذب-الاستثمارات-الأجنبية-إطار/2941181
3. محمد، محمود، (٢٠٢٠). " 7 محاور أساسية تعزز تجربة الإمارات في جذب الاستثمار الأجنبي". مجلة الرؤية. https://www.alroeya.com/117-81/2173324-محاور-أساسية-تعزز-تجربة-الإمارات-في-جذب-الاستثمار-الأجنبي
4. الكلباني، راشد، وآخرون، (٢٠٢٣). "استثمارات الشركات الأجنبية الوافدة: اللوائح القانونية والآثار السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة". مجلة الشريعة والقانون بماليزيا، ١١، (٢)، ٣٥٠-٣٥٩. https://mjsl.usim.edu.my/index.php/jurnalmjsl/article/view/400/305

المبحث الثاني: مقارنة بين تجارب دولية في الحوافز الضريبية

تمهيد وتقسيم:

في إطار تحليل السياسات الضريبية الدولية، يعد من المهم مقارنة الحوافز التي تقدمها الدول النامية والمتقدمة. هذا المبحث سيسلط الضوء على الفروقات بين السياسات الضريبية المختلفة، وتحليل العوامل التي تؤثر على نجاحها أو فشلها.

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: مقارنة بين الحوافز الضريبية في الدول النامية والمتقدمة: سنتناول في هذا المطلب الفروق الأساسية في الحوافز الضريبية التي تقدمها الدول النامية والدول المتقدمة.
- المطلب الثاني: الفروقات في السياسات الضريبية بين التجارب الناجحة والفاشلة: سيتناول المطلب مقارنة السياسات الضريبية بين دول نجحت في جذب الاستثمارات، ودول التي فشلت في ذلك.
- المطلب الثالث: تأثير بيئة الأعمال على فعالية الحوافز الضريبية: سيتم في هذا المطلب استعراض تأثير بيئة الأعمال المحلية على فعالية الحوافز الضريبية، مع التركيز على عوامل مثل الشفافية، والاستقرار الاقتصادي. كما سنناقش كيف يمكن لبيئة الأعمال القوية أن تعزز من جاذبية الحوافز الضريبية. يعد هذا المبحث محوريًا في الدراسة لأنه يسهم في تقديم مقارنة دقيقة بين تجارب الدول النامية والمتقدمة في تطبيق الحوافز الضريبية، مما يساعد في فهم التباين في استراتيجياتها وأهدافها وفقًا للظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة. من خلال تحليل الفروق بين السياسات الناجحة والفاشلة، يمكن استنباط العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل هذه السياسات، وهو ما يساهم في تحسين الفعالية المستقبلية للحوافز الضريبية في المملكة. كما أن التركيز على تأثير بيئة الأعمال يعزز من إمكانية تقديم توصيات عملية لتعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات، بما يتماشى مع رؤية 2030.

المطلب الأول: مقارنة بين الحوافز الضريبية في الدول النامية والمتقدمة:

أولًا: تعريف الدول النامية والمتقدمة: تُعرف الدول المتقدمة بأنها الدول التي تتمتع بمستويات عالية من التنمية الاقتصادية والتقنية، والتي تكون فيها مستويات المعيشة مرتفعة. في المقابل، الدول النامية هي تلك التي لا تزال في مراحل النمو الاقتصادي، حيث تعاني من مستويات أقل من التنمية البشرية والتقنية. ومستويات معيشة غالبًا ما تكون أدنى نسبيًا مقارنة بالدول المتقدمة.

ثانيًا: الحوافز الضريبية في الدول النامية: الحوافز الضريبية في الدول النامية تلعب دورًا أساسيًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، إذ تعتمد العديد من هذه الدول على الحوافز كأداة لتعويض نقص الموارد، وتهدف هذه الحوافز إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية [1]. ومن أبرز أنواع الحوافز الضريبية في الدول النامية:

أ. الإعفاءات الضريبية: تقدم الدول النامية إعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار في قطاعات معينة أو مناطق محددة.

ب. التخفيضات الضريبية على الصادرات: يتم تحفيز الشركات على زيادة الصادرات من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الأنشطة التصديرية. مما يساعدها على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات [2].

ثالثًا: الحوافز الضريبية في الدول المتقدمة: في الدول المتقدمة، يُنظر إلى الحوافز الضريبية من زاوية أكثر تعقيدًا، حيث تركز على تشجيع الابتكار وتحفيز القطاعات الاقتصادية الحيوية. والأنواع الرئيسية للحوافز الضريبية تشمل:

أ. الخصم على البحث والتطوير: تعتبر الدول المتقدمة رائدة في تقديم خصومات ضريبية للشركات التي تستثمر بالابتكار والبحث العلمي. وتعد الخصومات حافزًا لدعم تطوير التقنيات الحديثة والمنتجات المتطورة [3].

ب. الحوافز الضريبية للطاقة المتجددة: تدفع الدول المتقدمة باتجاه الانتقال إلى الطاقة المتجددة من خلال تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في ذلك المجال. وتعتبر هذه الحوافز جزء من استراتيجيات أوسع لمكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

ت. حوافز ضريبية للاستثمارات الرأسمالية: تقدم الدول المتقدمة خصومات ضريبية كبيرة للشركات التي تقوم باستثمارات رأسمالية في تكنولوجيا المعلومات، المعدات المتقدمة، والبنية التحتية الرقمية [4].

رابعًا: مقارنة بين الحوافز الضريبية في الدول النامية والمتقدمة: بالرغم أن كلا النوعين من الدول يسعيان إلى تحفيز الاستثمارات، إلا أن أهداف الحوافز تختلف بناءً على الظروف الاقتصادية ومستويات التنمية. ففي الدول النامية، الحوافز الضريبية تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز إنشاء مصانع ومنشآت جديدة. أما الدول المتقدمة غالبًا ما تركز على الحوافز الضريبية الأكثر تطورًا، مثل تلك التي تشجع الابتكار

[1]. خاطر، أحمد هاشم. (١٩٩٦). "أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط". ١٢٠-١٤٥. https://journals.ekb.eg/article_167835_0.html

[2]. الصوري، السيد علي. (٢٠١٩). "تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي بالهند وماليزيا". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٣٧٩-٣٩٧. https://jces.journals.ekb.eg/article_50460.html

[3]. كريستون جلوبال. "الحوافز الضريبية الأمريكية". https://www.kreston.com/ar-ae/article/الحوافز-الضريبية-الأمريكية/

[4]. دليل ألمانيا. "نظام الضرائب في ألمانيا". https://handbookgermany.de/ar/german-tax-system

والتكنولوجيا المتقدمة. علاوة على ذلك، تمتلك الدول المتقدمة أنظمة ضريبية أكثر استقرارًا وشفافية، على النقيض من ذلك، تواجه الدول النامية تحديات مثل الفساد وضعف البنية التحتية التي تعوق فعالية الحوافز الضريبية. ويمكن القول إن الحوافز الضريبية في الدول النامية والمتقدمة تختلف بشكل كبير من حيث الأهداف والتطبيق. [1].

المطلب الثاني: الفروقات في السياسات الضريبية بين التجارب الناجحة والفاشلة:

تعتبر السياسات الضريبية أداة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، إذ تلعب دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من أهمية السياسات الضريبية، إلا أن تطبيقها بنجاح يتطلب موازنة دقيقة بين زيادة الإيرادات وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع. يشير صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تحقيق العدالة في نظم الضرائب لتسهيل النمو وتقليل التفاوتات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط [2]. بينما يعرض مركز الإصلاح العربي أمثلة من لبنان وكيف أثرت السياسات الضريبية غير الشفافة سلبًا على الاقتصاد والمجتمع [3].

1. **الخصائص الأساسية للسياسات الضريبية الناجحة**: السياسات الضريبية الناجحة تعتمد على مبدأي العدالة والكفاءة. فالعدالة تتطلب توزيع العبء الضريبي بحيث يتناسب مع قدرة الأفراد على الدفع، مما يعني أن الأفراد الأكثر ثراءً يتحملون جزءًا أكبر من العبء. ويعتبر تحقيقها أمرًا حاسمًا لتحقيق استدامة الإيرادات العامة. كما أنها تتضمن التخطيط لفرض ضرائب تصاعدية تضمن عدم تكبد الفئات ذات الدخل المنخفض عبء ضريبي مفرط، وهو ما يعزز من قدرتهم على المساهمة في النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستوى معيشتهم. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي السياسات الضريبية العادلة إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يزيد من الالتزام الطوعي بالدفع الضريبي ويقلل من التهرب الضريبي [4].
2. **التحديات التي تواجه السياسات الضريبية الفاشلة:** تتعرض الدول التي تعتمد على السياسات الضريبية غير الشفافة والموجهة بشكل غير عادل إلى مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. تشير مصادر الإصلاح العربي إلى أن الضرائب غير المباشرة، التي تُفرض بنسبة ثابتة على

---

1. United Nations. (2018.). "DESIGN AND ASSESSMENT OF TAX INCENTIVES IN DEVELOPING COUNTRIES". https://digitallibrary.un.org/nanna/record/3868829/files/tax-incentives_eng.pdf?withWatermark=0&withMetadata=0&version=1&registerDownload=1
2. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٢). "الشرق الأوسط في حاجة إلى ضرائب أكثر عدالة للمساعدة على تحقيق النمو والحد من عدم المساواة". https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/07/06/middle-east-needs-fairer-taxes-to-aid-growth-and-ease-inequality
3. مبادرة الإصلاح العربي. (٢٠٢٣). "ما هي السياسات الضريبية التي ينبغي اعتمادها في لبنان؟ دروس من الماضي لمواجهة تحديات المستقبل". https://www.arab-reform.net/ar/publication/ما-هي-السياسات-الضريبية-التي-ينبغي-اعت/
4. مبادرة الإصلاح العربي، مرجع سابق.

جميع المستهلكين، تزيد العبء على الفئات الأقل دخلًا. وتعاني لبنان من هذه المشكلة؛ حيث أدى الاعتماد على ضرائب غير مباشرة ومفرطة على السلع الأساسية والخدمات إلى زيادة العبء الضريبي على الأسر ذات الدخل المنخفض. كما تُعاني الدول ذات السياسات الضريبية الفاشلة من عدم فعالية التحصيل الضريبي وضعف الشفافية في توزيع الإيرادات. مما يضعف الثقة بين المواطنين والحكومة ويزيد معدلات التهرب الضريبي [1].

1. **أمثلة على السياسات الضريبية الناجحة:** تعتبر السياسات الضريبية في الدول الاسكندنافية نظامًا ضريبيًا يدعم العدالة الاجتماعية، حيث يتم فرض ضرائب تصاعدية على الأفراد والشركات. وبهذه الطريقة، يتمكن المواطنون من الوصول إلى خدمات عامة عالية الجودة. كما أنها ساهمت في خفض معدلات الفقر وأدت إلى توفير فرص عمل، مما أدى إلى تقوية الطبقة الوسطى.
2. **أمثلة على السياسات الضريبية الفاشلة:** تشير تقارير مركز الإصلاح العربي إلى أن الضرائب في لبنان اعتمدت بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة التي تؤثر بشكل غير عادل على الفئات الأكثر ضعفًا. كما أن ضعف الشفافية وضعف الآليات المخصصة لرصد فعالية توزيع الإيرادات أدت إلى تراجع الثقة في النظام الضريبي. هذه العوامل ساهمت في زيادة العبء الضريبي، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي [2].
3. **مقارنة بين النظام الضريبي السعودي وتجارب أخرى:** بالنظر إلى النظام الضريبي السعودي، تركز الهيئة على تطبيق الضرائب وفقًا للمعايير الدولية بما يحقق التوازن بين الكفاءة والعدالة. هذا النهج يضمن تحقيق استقرار في الإيرادات ويساعد على تجنب الأخطاء التي تعاني منها بعض الدول في الشرق الأوسط [3].

المطلب الثالث: تأثير بيئة الأعمال على فعالية الحوافز الضريبية:

تعتبر بيئة الأعمال أحد العوامل الحاسمة في تعزيز فعالية الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين حيث إن معظم دول العالم تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مع تحفيز الاستثمار المحلي عن طريق الحوافز الضريبية وذلك لأن كليهما يعدان من الروافع الرئيسية للنمو الاقتصادي، وترتبط فعالية الحوافز بمدى استقرار البيئة الاقتصادية والقانونية في الدولة وحتى تنجح الدولة في ذلك عليها أولاً أن

[1]. صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.
[2]. مبادرة الإصلاح العربي، المرجع السابق.
[3]. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (٢٠٢٤). "الأسئلة المتكررة".
https://zatca.gov.sa/ar/HelpCenter/FAQs/Pages/FAQ_144.aspx

تقوم برفع جاهزية الإطار التنظيمي لبيئة الأعمال وزيادة كفاءة الخدمات التي تُقدم للمستثمرين، وهو الأمر الذي يجعل جذب المستثمرين سهل [1].

وبينت الدراسات بعد عمل مقارنة بين دولتي نيوزيلندا وسنغافورة أهمية الشفافية والحوكمة وسلامة الإطار القانوني حيث إن ضبطه يسهم في استقرار بيئة الأعمال أمام الاستثمار الأجنبي، كما أن تهيئة بيئة الأعمال شرط ضروري، ولكنه ليس كافي لجذب الاستثمار الأجنبي حيث إن التجربة في نيوزيلندا لم تجذب تدفقات استثمارية ما بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠١٩. إذن فوجود بيئة استثمارية شفافة ومستقرة، تدعمها تشريعات قانونية واضحة، يسهم في زيادة جاذبية هذه الحوافز، مما يشجع المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية إيجابية. عندما تتسم بيئة الأعمال بالكفاءة والتناغم بين السياسات الاقتصادية، فإن الحوافز الضريبية تصبح أكثر تأثيراً، حيث تساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، وتعزز من العوائد المحتملة. على العكس، إذا كانت بيئة الأعمال تعاني من نقص الشفافية أو عدم استقرار القوانين، فإن فعالية الحوافز الضريبية قد تتأثر سلباً، مما يؤدي إلى تراجع الثقة لدى المستثمرين ويعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية. لذا، من الضروري تحسين بيئة الأعمال لتحقيق الأقصى من الفائدة من الحوافز الضريبية وتعزيز جاذبية السوق للاستثمارات [2].

المبحث الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتطبيقها في المملكة

تمهيد وتقسيم:

يمثل تحليل التجارب الدولية في تطبيق الحوافز الضريبية خطوة مهمة لاستخلاص الدروس التي يمكن أن تفيد المملكة العربية السعودية في تعزيز منظومتها الضريبية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠.

سيتناول هذا المبحث الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتطبيقها في المملكة عبر الأقسام التالية:

- **المطلب الأول:** العوامل التي ساهمت في نجاح الحوافز الضريبية دوليًا: سيتم في هذا المطلب تحليل العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح تطبيق الحوافز الضريبية في بعض الدول. وسنقوم بمناقشة كيفية استفادة هذه الدول من الحوافز في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي.
- **المطلب الثاني:** تحديات تطبيق الحوافز الضريبية في المملكة وكيفية التغلب عليها: سيتناول هذا المطلب التحديات التي تواجه المملكة في تطبيق الحوافز الضريبية.

---

[1]. المري، ناصر. "دور نظام الحوافز الاقتصادية وبيئة الأعمال في بناء الاقتصاد المعرفي". وزارة الأعمال والتجارة. https://www.psa.gov.qa/en/media/events/Documents/MBT.pdf

[2]. ترينديز للبحوث والاستشارات، (٢٠٢٢). "العلاقة بين تحسين بيئة الأعمال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دروس تقدمها سنغافورة ونيوزيلندا للدول الافريقية". https://2u.pw/iv8bTsxw.

- **المطلب الثالث:** كيف يمكن للمملكة الاستفادة من هذه التجارب؟ سيتم في هذا المطلب استعراض كيفية تطبيق الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة في الحوافز الضريبية وسنركز على تحسين جاذبية المملكة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

يسهم هذا المبحث في تقديم رؤى عملية لتحسين الحوافز الضريبية في المملكة من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، حيث يُبرز العوامل التي ساهمت في نجاحها، ويستعرض تحديات التطبيق المحلي. وبذلك، يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030 عبر تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات.

المطلب الأول: العوامل التي ساهمت في نجاح الحوافز الضريبية دوليًا:

تُعد الحوافز الضريبية من الأدوات الفعّالة التي تستخدمها الحكومات لتعزيز الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، ولكن لتحقيق النجاح في هذه الحوافز، يجب مراعاة مجموعة من العوامل الأساسية. ومن أبرز هذه العوامل الإطار القانوني والتشريعي؛ تعتبر القوانين واللوائح الحاكمة لتطبيق الحوافز من العوامل الأساسية لنجاحها؛ يجب أن تكون هذه القوانين واضحة ومحددة لتسهيل فهمها وتطبيقها. بالإضافة إلى وجود إطار قانوني متين يعزز من ثقة المستثمرين في الدولة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات [1]. كما أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي يلعب دوراً حاسماً في جذب الاستثمارات، فالدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي أو تقلبات اقتصادية قد تجد صعوبة في جذب المستثمرين، حتى مع تقديم حوافز ضريبية مغرية [2]. وتتطلب الحوافز الضريبية وجود إدارة فعالة لضمان تطبيقها بطريقة صحيحة وشفافة، يتضمن ذلك تدريب الكوادر الحكومية وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين [3]. ويجب أن تكون الحوافز الضريبية متكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى، لذلك فإن التنسيق الجيد بين السياسات المالية والنقدية يساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. والدول التي تعمل على تنسيق السياسات تكون أكثر قدرة على تحقيق نتائج إيجابية [4]. وأخيرًا فإن تقييم الأثر الناجم عن الحوافز الضريبية يعد من الأمور الضرورية، فينبغي على الحكومات القيام بمراجعات دورية لفهم تأثير الحوافز على الاقتصاد وتحديد ما إذا كانت تحتاج إلى تعديل أو تحسين. فقد تتداخل عوامل نجاح الحوافز الضريبية فيما بينها، ومن المهم أن تعمل الدول على تعزيز هذه العوامل لتحقيق أقصى استفادة من السياسات الضريبية؛ من خلال توفير إطار قانوني مستقر، وتحقيق استقرار اقتصادي، وإدارة فعالة، يمكن للدول تعزيز جاذبيتها الاستثمارية.

1. أبو شحادة، فيصل. (٢٠١٩). "الحوافز الضريبية وتأثيرها على الاستثمار في الدول العربية". المجلة العربية للإدارة، ٣٩(١)، ٢٥-٤٥.
2. الجبوري، محمد. (٢٠٢١). "أثر الحوافز الضريبية على النمو الاقتصادي في الدول النامية". مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٥(٢)، ٥٠-٦٠.
3. السعيد، عمر. (٢٠٢٠). "إدارة الحوافز الضريبية: التحديات والفرص". مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
4. وزارة المالية. (٢٠٢٢). "تقارير حول الحوافز الضريبية في الدول العربية".

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الحوافز الضريبية في المملكة وكيفية التغلب عليها:

للدور المهم الذي تلعبه الحوافز الضريبية في تعزيز الأرباح وزيادة الاستثمارات. تم تصميم هذه الحوافز لتشجيع بعض السلوكيات من خلال توفير مزايا ضريبية أو تخفيضات. وتهدف الحكومات من خلال تقديم هذه الحوافز إلى تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار وخلق فرص العمل، فذلك لابد أن يخلق بعض التحديات عن تطبيقها، ويمكن ذكرها كالاتي:

الحوافز الضريبية في المملكة العربية السعودية تواجه العديد من التحديات، منها:

1. التنوع الاقتصادي المحدود: رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وفق رؤية ٢٠٣٠، لا تزال بعض القطاعات تعتمد بشكل كبير على النفط. وهذا من شأنه أن يحد من قدرة الحوافز الضريبية على دعم قطاعات اقتصادية جديدة بفعالية أكبر [1].
2. الامتثال والوعي الضريبي: قد يفتقر البعض إلى المعرفة أو الوعي الكافي بالأنظمة الضريبية والحوافز المتاحة، مما قد يؤدي إلى قلة استفادة الشركات من هذه الحوافز بالشكل المطلوب [2].
3. تأثير الحوافز على الميزانية العامة: تقديم حوافز ضريبية قد يؤثر على الإيرادات الحكومية، وبالتالي قد يتطلب توازنًا بين دعم النمو الاقتصادي وضمان استقرار الميزانية.
4. التنمية غير المتكافئة بين المناطق: يلاحظ أن بعض المناطق تستفيد أكثر من الحوافز الضريبية مقارنة بمناطق أخرى، مما يزيد من التفاوت الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية.
5. التحديات التنظيمية: بالرغم من الإصلاحات العديدة، قد لا تكون التشريعات المتعلقة بالحوافز الضريبية واضحة أو مرنة بما يكفي للتكيف مع التغيرات الاقتصادية السريعة [3].

تتطلب هذه التحديات مراجعات مستمرة وتطويرات لضمان فعالية الحوافز الضريبية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ بالتالي يمكن سن بعض السلوكيات للتغلب على هذه التحديات لضمان تطبيق الحوافز الضريبية للأهداف الاقتصادية المرجوة، وتتمثل هذه السلوكيات في عدة نقاط يمكن تلخيصها كالتالي:

أ. تنويع الاقتصاد: مواصلة الجهود لتنويع الاقتصاد من خلال دعم القطاعات الواعدة مثل السياحة، التكنولوجيا حيث إن تنويع الاقتصاد سيعزز فعالية الحوافز الضريبية في دعم التنمية المستدامة.

---

[1]. صدى، (٢٠٢٠). "التحديات والفرص أمام الاقتصاد السعودي العقبات الاقتصادية التي تواجهها السعودية تحمل أيضاً فرصاً فيما تستعد المملكة لعالم ما بعد الجائحة". https://carnegieendowment.org/sada/2020/06/challenges-and-opportunities-for-the-saudi-economy?lang=ar

[2]. PWC, (2023). "Transforming Saudi Arabia: Resilient economic growth underpinned by Vision 2030". Transforming Saudi Arabia: Resilient economic growth underpinned by Vision 2030

[3]. KPMG, (2024). "Saudi Arabia: Guidelines for regional headquarters eligible for tax incentives". Saudi Arabia: Guidelines for regional headquarters eligible for tax incentives

ب. تعزيز الوعي الضريبي: تساعد الحملات توعوية في تقديم إرشادات للشركات والمستثمرين حول الحوافز المتاحة وآليات الاستفادة منها، كما ان توفير دورات تدريبية يمكن أن يساعد في رفع مستوى الوعي [1].

ت. الموازنة بين الحوافز والإيرادات: للحفاظ على استقرار الميزانية، يمكن تبني نهج حذر عند تصميم الحوافز الضريبية، بحيث تركز على القطاعات التي من المتوقع أن تساهم في زيادة الإيرادات على المدى الطويل.

ث. تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي: القيام بمراجعة القوانين والتشريعات وتحديثها بشكل مستمر لضمان مرونتها وقدرتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

ج. تقييم فعالية الحوافز: إنشاء نظام لتقييم فعالية الحوافز الضريبية بشكل دوري، وضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها [2].

المطلب الثالث: كيف يمكن للمملكة الاستفادة من هذه التجارب؟

نسعى إلى تسليط الضوء على كيفية الاستفادة من هذه التجارب الدولية في تطبيق الحوافز في المملكة العربية السعودية، وذلك بالتركيز على النجاحات والتعلم من التحديات التي واجهتها هذه الدول:

1. تكييف التجارب لتلائم السياق المحلي: تسليط الضوء على تقييم التجارب الخارجية بطريقة تتناسب مع احتياجات المملكة الاقتصادية والاجتماعية.
2. الاستفادة من الشراكات الدولية: المساهمة في إقامة شراكات مع منظمات اقتصادية عالمية لمشاركة المعرفة والخبرات في تطبيق الحوافز الضريبية. فهذه الشراكات يمكن أن توفر استشارات فنية، وتمكن المملكة من الاستفادة من أحدث الممارسات الضريبية العالمية [3].
3. تعزيز الابتكار والاستدامة: بعض الدول تقدم حوافز ضريبية متقدمة للشركات التي تستثمر في الابتكار أو المشاريع المستدامة، مثل الطاقة المتجددة. ويمكن للمملكة الاستفادة من هذه التجارب لتطوير برامج حوافز ضريبية تركز على تشجيع الابتكار ودعم الرؤية في تعزيز الاقتصاد غير النفطي [4].

---

1. الفاتورة الكهربائية، (٢٠٢٤). "أنواع الضرائب في المملكة العربية السعودية". https://e-invoice.io/أنواع-الضرائب-في-المملكة-العربية-السع/
2. الأمم المتحدة، (٢٠٢٢). "تقرير تحديات التنمية في العالم-نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية-، دراسة الاسكوا" https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/world-development-challenges-broader-lens-arabic_0.pdf
3. UNCTAD, (2022). "Corporate income taxes and investment incentives: A global review, Investment Policy Hub" https://investmentpolicy.unctad.org/news/hub/1693/20220712-corporate-income-taxes-and-investment-incentives-a-global-review
4. الشرقي، عدنان (٢٠٢٤). " الاستثمار في المملكة: ما بعد رؤية 2030 – الدروس المستفادة (2\3)". العربية. https://www.alarabiya.net/politics/2024/11/07/الاستثمار-في-المملكة-ما-بعد-رؤية-2030-الدروس-المستفادة-2-3-

4. الاستفادة من تجارب القطاعات المستهدفة: بعض الدول ركزت الحوافز الضريبية على قطاعات محددة، فيمكن المملكة أن تستفيد من تجارب هذه الدول في تطوير حوافز مخصصة للقطاعات ذات الأولوية [1].

باختصار يمكن للملكة أن تستفيد من تجارب الدول عبر انتقاء أفضل الممارسات وتكيفها لتناسب طموحاتها الاقتصادية ورؤيتها المستقبلية.

الخاتمة

في الختام، لقد تناول هذا البحث موضوع دور الحوافز الضريبية واعتباراتها وآثارها في تعزيز الاستثمارات وجذب المستثمرين في المملكة، والذي يعد من القضايا القانونية المهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية. أظهرت النتائج أن الحوافز الضريبية أسهمت بشكل كبير في تعزيز التنمية الإقليمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، مما يبرز التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية للمملكة. كما توصلت الدراسة إلى أن فعالية الحوافز تعتمد بشكل كبير على تصميمها وفق احتياجات المستثمرين ونوع القطاع المستهدف، الأمر الذي يستدعي مراجعة بعض الجوانب القانونية المتعلقة بالمرونة وتوافقها مع المعايير الدولية. بناءً على هذه النتائج، نوصي بضرورة تحسين الإطار القانوني للحوافز الضريبية لتكون أكثر مرونة، وزيادة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وتوجيه الحوافز للقطاعات ذات الأولوية.

إن أهمية هذا البحث تكمن في تسليط الضوء على الحوافز الضريبية ودورها في دعم الاستثمارات الأجنبية في المملكة، حيث يسهم في تعزيز الفهم القانوني ويقدم رؤى جديدة للممارسين والباحثين في هذا المجال.

النتائج

- تعزيز التنمية الإقليمية للدور الذي قامت به الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار في مناطق معينة في المملكة، ساهم وبشكل مباشر في تحسين مستوى التنمية في المملكة على الصعيد المحلي.
- تبين أن فعالية الحوافز الضريبية تعتمد بشكل كبير على تصميمها وفق احتياجات المستثمرين ونوع القطاع المستهدف؛ وعندما تكون الحوافز مرنة ومتوافقة مع المعايير الدولية، فإنها تزيد من جاذبية الدولة كموقع استثماري.
- الحوافز الضريبية تعد الحافز الأساسي لجذب المستثمرين الأجانب.

[1]. Alex Mengedn, (2023). "International Tax Competitiveness Index". https://taxfoundation.org/research/all/global/2023-international-tax-competitiveness-index/

- الحوافز الضريبية تؤدي إلى خلق فرص العمل حيث ساهمت المشاريع الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية في خلق آلاف الوظائف، مما يعزز من مستوى المعيشة ويقلل من البطالة.
- استثمارات الحوافز الضريبية ساعدت في تحسين البنية التحتية، حيث قامت الشركات الأجنبية بتطوير مشاريع كبيرة، مما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

التوصيات

- نرى أن يستمر تقديم الحوافز الضريبية بشكل عام، وعلى وجه أخص، نوصي بتوجيه الحوافز الضريبية لتدعم القطاعات التي تهدف لتحقيق رؤية 2030 مثل قطاع الابتكار والتكنولوجيا وقطاعي الطاقة والسياحة، والقطاع الصناعي.
- نوصي بتطوير آليات متابعة وتقييم منتظمة لبرامج الحوافز الضريبية، لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.
- نوصي بتوجيه الحوافز نحو الاستثمارات التي تساهم في توطين الوظائف ودعم الابتكار.
- نوصي بعمل دليل مبسط يوضح أبرز حوافز الضريبية والمزايا المقدمة للشركات وإرسالها لأكبر الشركات للتشجيع على الاستثمار في المملكة.
- نوصي الجهات المختصة بعمل بحوث عن أبرز معوقات الاستثمار الأجنبي وطرق حلها.
- نوصي بزيادة الحملات الترويجية الدولية الحالية وتعزيزها وتوسيع نطاقها لضمان وصولها إلى شريحة أكبر من الجمهور المستهدف.
- نوصي بتقديم الدعم اللازم للمستثمرين الأجانب، لمساعدتهم في فهم النظام الضريبي والاستفادة من الحوافز المتاحة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1. الأنظمة:

- نظام الاستثمار، مرسوم ملكي رقم (م/١٩)، بتاريخ ١٤٤٦/١/١٦هـ.
- نظام الاستثمار الأجنبي، مرسوم ملكي رقم (م/١)، بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ.
- نظام الشركات، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢)، بتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ.
- نظام ضريبة الدخل، مرسوم ملكي رقم (م/١)، بتاريخ ١٥/ ١٤٢٥/١هـ.

- نظام ضريبة القيمة المضافة، مرسوم ملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ.
- نظام ضريبة التصرفات العقارية، أمر ملكي رقم (أ/٨٤)، بتاريخ ١٤٤٢/٢/١٤هـ.

ثانيًا: المراجع:

1. الكتب العربية:

- بطريق، وآخرون، (٢٠٠٢). "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن". دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ٨٠-٨٣.
- حسب الله، أميرة، (٢٠٠٥). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر" الدار الجامعية، مصر، ٣٢-٣٣.

2. الرسائل العلمية:

- إسماعيل، وجيه، (٢٠٢٢). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- محمد، نزيهة عبد المقصود. (٢٠١٣). "الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبية الإدارية دراسة مقارنة". دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- مهاتي، محمود. (٢٠١٠). "أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبية الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزه". رسالة ماجستير غير منشورة، المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة.
- جدي، حبيب الرحمن. (٢٠١٠). "الحوافز الضريبية مفتاح الاستثمار وتنمية الدول"، نشرة جمعية الضرائب المصرية". مصر، ٢٠، (٨٠).
- عبد الرضا، ونضال، (٢٠٢٣). "الحوافز الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية. مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية". ١٥، (٦٤)، ١١٤-١٣٠.
- عباس، تهاني مهدي وآخرون. (٢٠١٨). "دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي باستعمال التحليل العاملي". مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، ١٣، (٤٣).
- اسماعيل، هيثم، وآخرون. (٢٠١٨). "مساهمة الجهات السائدة في زيادة الحصيلة الضريبية". مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، ١٣، (٤٢).

- آل زيارة، وجمال، (٢٠١٠). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق". مجلة رسالة الحقوق، (٧)، جامعة أهل البيت، كلية القانون.
- عبد العتابي، وعاشور، (٢١٢). " دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي وإمكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي". مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٧، (١٨).
- هاشم أسماعيل، وآخرون. (٢٠٠٢). "أنواع وأشكال الاستثمار"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ١، (٢٣).
- الأطرش، أسماء. (٢٠١٧). "الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار في ج. م. ع (دراسة ميدانية)". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٨(٤)، ١٥٤-١٨٠.
- اللوزي، والمومني، (٢٠٠٤). "دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن دراسة ميدانية لأداء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية". مجلة دراسات العلوم الادارية، ٣١، (٢).
- لبصايرة، هشام، (٢٠١٧). "دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر". رسالة ماجستير.
- تومي، ونايري، (٢٠٢٣). "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجنوب الجزائري". جامعة أدرار
- محمد بوشاقور، (٢٠٢١). "أثر الحوافز الضريبية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر". المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، ١١(٢)، ١٣٢-١٣٤.
- زهية، زيدان (٢٠٢٢). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (قراءة في قانون الاستثمار ٢٢-١٨-٢٠٢٢)". مجلة دراسات جبائية، ١١، (٢)، ١٤٩-١٦٦.
- العامري، ابتسام، (٢٠١٨). "التجربة التنموية في سنغافورة". مجلة بحوث الشرق الأوسط، ٤٥، (٢)، ٢٧١-٣١٤.
- شتوح، وعمار، (٢٠٢٢). "أسرار النجاح: قراءة في التجربة التنموية السنغافورية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة". ٦، (١)، ٣٤١-٣٥٨.
- راحو، بلال. (٢٠٢١). تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة الاقتصاد والتجارة، ٤٧، (٢)، ٤٧-٣٦
- عودة، رحمة، (٢٠٢٣). "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- بهوري، نبيل، (٢٠١٩). "أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الدول العربية". ١٠، (١).
- تخنوني، وملاخسو، (٢٠١٥). "الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية". الملتقى الوطني.
- الصوري، السيد، (٢٠١٩). "تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٠، (١).
- الذيابي، عبد الكريم، (٢٠٢٢). "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية". ٤٣، (٣).
- الكلباني، وآخرون، (٢٠٢٣). "استثمارات الشركات الأجنبية الوافدة: اللوائح القانونية والآثار السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة". مجلة الشريعة والقانون بماليزيا.
- الساعدي، والبصير (٢٠٢٠). "أثر الحوافز والتشريعات الضريبية على الاستثمار (دراسة على ضرائب الدخل في ليبيا)". مجلة نور للدراسات الاقتصادية: ٦ (١٠).
- السيد، محمد، (٢٠١٩). "تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر". المجلة القانونية، ٩، (١٦).
- البكاء، حيدر، (٢٠١٢). "الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي". مجلة مركز دراسات الكوفة، ٢٧، (١).
- فيصل مايده، وآخرون، (٢٠٢١). "الإصلاحات الضريبية وإشكالية جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، ٦، (٢)، ٢٦٨-٢٨٥.
- زهية، زيدان (٢٠٢٢). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (قراءة في قانون الاستثمار ٢٢-١٨-٢٠٢٢)". مجلة دراسات جبائية، ١١، (٢)، ١٤٩-١٦٦.
- عياش، وعباسية، (٢٠١٥). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ٢، (٤)، ١٥٧-١٨١.
- إسماعيل، وعشري، (٢٠٢٢). "دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات وتحقيق الأهداف المستدامة في جمهورية مصر العربية". رسالة ماجستير جامعة عين شمس.
- عباس، أحمد (٢٠١٩). "التجربة التموينية في الصين.. الواقع والتحديات". كلية التجارة، جامعة الأزهر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٥٤٥-٥٤٩.

- عبد الحميد، أحمد (٢٠٢٢). " محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سنغافورة "دراسة قياسية". مجلة البحوث التجارية، ٤٤، (١)، ٤٧٥-٤٧٩.
- السعد، والبلوى، (٢٠١٦). "فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ٣٠، (١)، ١٥-١٨.

3. المواقع الإلكترونية:

- الكنهل، ناصر. " تحليل تأثير الضرائب على الاستثمار ونمو الأعمال".
- العربية، (٢٠٢٣). "المملكة العربية السعودية. السعودية تعلن زيادة بنسبة ٣٠٠٪ في القدرة المركبة للطاقة المتجددة وزراعة ٤٣٩ مليون شجرة منذ إطلاق مبادرة السعودية الخضراء".
- وكالة الأنباء السعودية. (٢٠٢٤). "بيئي/تحديد ٢٧ مارس يوماً لمبادرة السعودية الخضراء بهدف التوعية بجهود العمل البيئي وتعزيز الاستدامة".
- ناجح، صبري. (٢٠٢٤). "السعودية تستهدف زيادة استثماراتها ٤ أضعاف خلال ٣ سنوات".
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠١٩). "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر". ٢، ٣٩-٥٢.
- جمال، عبد الرحمن، (٢٠١٩) "تحديات تواجه الصناعة أبرزها التكاليف وقلة التمويل والإغراق". صحيفة المدينة.
- باصي، حسين، (٢٠٢٤). "الحواجز التي تعيق الابتكار التكنلوجي". صحيفة مكة المكرمة.
- هيئة الحكومة الرقمية، (٢٠٢٢). "استراتيجية البرمجيات الحكومية الحرة ومفتوحة المصدر". ١٤-١٦.
- الصالح، سعيد، (٢٠٢٤). "تأثير السياحة على الاقتصاد السعودي: فرص النمو والتحديات". البوابة السعودية.
- خاطر، أحمد. (١٩٩٦). "أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط".
- كريستون جلوبال. "الحوافز الضريبية الأمريكية".
- دليل ألمانيا. "نظام الضرائب في ألمانيا".
- الفاتورة الكهربائية، (٢٠٢٤). "أنواع الضرائب في المملكة العربية السعودية".

- الأمم المتحدة، (٢٠٢٢). "تقرير تحديات التنمية في العالم-نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية-، دراسة الاسكوا".
- صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٢). "الشرق الأوسط في حاجة إلى ضرائب أكثر عدالة للمساعدة على تحقيق النمو والحد من عدم المساواة".
- مبادرة الإصلاح العربي. (٢٠٢٣). "ما هي السياسات الضريبية التي ينبغي اعتمادها في لبنان؟ دروس من الماضي لمواجهة تحديات المستقبل".
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (٢٠٢٤). "الأسئلة المتكررة".
- ترينديز للبحوث والاستشارات، (٢٠٢٢). "العلاقة بين تحسين بيئة الأعمال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دروس تقدمها سنغافورة ونيوزيلندا للدول الأفريقية".
- شركة سهل للمحاماة، "قطاعات الاستثمار في المملكة العربية السعودية والأنشطة المسموح بها للمستثمر الأجنبي في السعودية".
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، "الشراكات مع الجهات الحكومية".
- الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، (٢٠٢١). "مجموعة المبادئ المستخرجة من قرارات لجان الاستئناف الزكوية والضريبية".
- صندوق النقد الدولي، (٢٠١٤). "المبادئ الضريبية".
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. "الدليل التوضيحي إلى نظام ضريبة الدخل".
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. "الدليل التفصيلي لضريبة التصرفات العقارية".
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. "الدليل إلى نظام ضريبة القيمة المضافة".
- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. "الاستثمار الأجنبي المباشر".
- غرفة الرياض، (٢٠١٩). "الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠".
- اوشن اكس، (٢٠٢٤). "ما هي أشكال الحوافز الاقتصادية؟".
- وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢١). "اقتصادي/ غرفة الرياض تصدر تقرير مؤشرات قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة".
- المري، ناصر. "دور نظام الحوافز الاقتصادية وبيئة الاعمال في بناء الاقتصاد المعرفي". وزارة الأعمال والتجارة.

- الشرقي، عدنان (٢٠٢٤). "الاستثمار في المملكة: ما بعد رؤية 2030 – الدروس المستفادة (2\3)". العربية.
- عبد الله، محمد (٢٠٢٣). "لماذا تصدرت الإمارات دول المنطقة بجذب الاستثمارات الأجنبية؟". وكالة الأناضول.
- محمد، محمود، (٢٠٢٠). " 7 محاور أساسية تعزز تجربة الإمارات في جذب الاستثمار الأجنبي". مجلة الرؤية. رابط الموقع.
- واصف، خالد، (٢٠٢٣). "الصين وحوافز جذب الاستثمار المباشر". مجلة إرم بزنس.
- الغول، مروة، (٢٠٢٢). "أبرز التجارب الدولية للخصخصة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.. سنغافورة". مجلة اليوم السابع.
- وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢٢). ""الزامل": السعودية تتجه لتكون دولة صناعية.. وفي 2035 سيكون فيها 36 ألف مصنع".
- الصالح، سعيد، (٢٠٢٤). "تأثير السياحة على الاقتصاد السعودي: فرص النمو والتحديات". البوابة السعودية.
- عبد الله، أحمد، (٢٠٢٣). "رغم النمو السريع.. تحديات رئيسية تواجه السياحة في السعودية". الجزيرة نت.
- القحطاني، فارس، (٢٠٢٤). "تطوير قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات في إطار مفهوم رؤية 2030". مجلة الاقتصاد السعودي.

English references:

- OECD, ”International tax compliance policies and best practice.” A Guide to Policy. The link.
- OECD (2020), “Tax policy Reforms”. The link.
- Seid, Salim. (2018). “Global Régulation of forgien direct investirent”. (1st Ed.). London: Routledge.
- Alkhateeb, Taleb. (2021). The impact of tax incentives on foreign direct investment in Indonesia. ResearchGate
- Harry. Johnson, (1970). “The efficiency and welfare implications of the international corporation.” ECONBIZ finds Economic Literature. The Link.
- IMF, (1985). "FOREIGN PRIVATE INVESTMENT IN DEVELOPING COUNTRIES" 16-17.The link.

- Yitzhak Hadari, (1990). “The Role of Tax Incentives in Attracting Foreign Investments in Selected Developing Countries and the Desirable Policy.” The link.
- United Nations. (2018.). Design and Assessment of Tax Incentives in Developing Countries. The link.
- Hawks ford, (2022). “China's tax incentives and subsidies: boosting foreign investment” A Guide. The link.
- AmCham China, (2021). “China’s Tax Incentives: An Overview of Key Schemes.” The link.
- United Nations. (2018.). “DESIGN AND ASSESSMENT OF TAX INCENTIVES IN DEVELOPING COUNTRIES.” The link.
- Alex Mengen, (2023). “International Tax Competitiveness Index.” The link.
- PWC, (2023). "Transforming Saudi Arabia: Resilient economic growth underpinned by Vision 2030". The link.
- KPMG, (2024). "Saudi Arabia: Guidelines for regional headquarters eligible for tax incentives". The link.
- Klemm, A., & Van Parys, S. (2012). “Empirical Evidence on the Effects of Tax Incentives.” The link.